



رحلات الأب الروحي لـ "تنظيم القاعدة" ..

عبدالمجيد الزندانى..
من هيادين تجنيد الأفغان العرب إلى قصر الرئاسة اليمنية

(فصول موجزة)

« إعداد وتقديم »

فريق البحوث والدراسات (مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات)

نوفمبر / تشرين الثاني 2022

مؤسسة إعلامية بحثية مستقلة ماليا وإداريا تسعى منذ تأسيسها في الـ13 من أكتوبر (تشرين الأول) 2016م إلى تقديم تغطية آنية وشاملة لأبرز الأخبار، والآراء السياسية وتساهم في تقديم البحوث والدراسات الآنية والمستقبلية والاستراتيجية، وتتناول قضايا وملفات عربية متعلقة بقضايا الصراع في الشرق الأوسط وأفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة
لـ «مؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات» - 2016م
2022م

» هادر عن «
مؤسسة
اليوم الثامن alyoum8.net
للإعلام والدراسات

جميع الآراء الواردة هنا
تعبر عن آراء كاتبها ولا
تعبر عن رأي المؤسسة.

« المقدمة »»

إن البحث في نشأة تكوين التنظيمات الإرهابية في اليمن يقودنا للعودة إلى تاريخ وجذور هذه الظاهرة ككل في المنطقة والإقليم مع الإحاطة الكاملة بأهم التحولات التي شهدتها أهم تلك التنظيمات بداية من النشأة مروراً بمختلف المراحل وصولاً إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل تلك التنظيمات.

إن المعلوم أن معظم التنظيمات الإرهابية، هي تسمية ابتكرتها المخابرات الغربية وارتضاها الجهاديون. انبثقت فكرة التنظيم من رحم المشروع الجهادي الذي دعمته الولايات المتحدة وكان موجهاً ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان، وكان محكوماً بمخاوف أمريكية من أن يصل الاتحاد السوفييتي السابق إلى المياه لدافئة في الخليج وينافس واشنطن في السيطرة على أهم منابع النفط في العالم.

وكان هناك سبب آخر وهو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الانتقام من الاتحاد السوفييتي الذين أغرقوها في حرب مدمرة بفيتنام، خرجت منها خاسرة.

وهكذا يمكن القول إن الحركة الجهادية نشأت بتدبير من أجهزة الاستخبارات الأمريكية وبإسناد من حكومات المنطقة، التي كانت في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم تقاتل حتى تتجنب خطر المد الشيوعي، كما تقاتل اليوم حتى تتجنب مخاطر تمدد الموجة الثورية التي يتهم الإسلاميون بتحريكها في المحيط العربي الكبير.

وتنظيم القاعدة بالنسبة لليمن هو منتج خارجي بامتياز، فهو التعبير الصارخ عن السلفية الجهادية، التي خرجت من عباءة السلفية التقليدية، وهذا الخروج تغذى من التجربة الجهادية الميدانية التي خاضها مقاتلو الجزيرة العربية في أفغانستان (الأفغان العرب)، وترافق انتشار المذهب الجهادي في المنطقة العربية واليمن، مع تنامي حركات الإخوان المسلمين، والتي وصلت إلى مرحلة التطابق تقريباً في فترة الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، بل أن حركة الإخوان المسلمين التي كانت تقدم نفسها على أنها حركة إصلاحية دعوية، باتت جزء من الحركة الجهادية المتطرفة إبان فترة الحرب ضد الروس في أفغانستان، وكان هذا بالطبع بتشجيع من بعض الأنظمة العربية.

لقد كانت الحركات الإسلامية اليمنية متواجدة منذ انطلاق ثورة سبتمبر 62م ضد المملكة المتوكلية وبدعم من تنظيم الإخوان فرع مصر.

وكانت مرحلة الصراع الأفغاني الروسي دافعا قويا في ظهور تلك الحركات الإسلامية في اليمن للعلن ومثل اجتياح السوفييت لأفغانستان بداية ذلك الظهور فقد أدى ذلك الاجتياح لتعاطف شعبي واستغلته هذه الحركات للدعوة للجهاد في أفغانستان ضد السوفييت وهو ما لقي قبول شعبي كبير حيث تم استغلال هذه الظروف لإعطاء الطابع الدولي للحركة الإسلامية اليمنية من خلال التنديد بالتدخل الروسي.

إن معظم التنظيمات الإرهابية كان مسرح أحداثها في أفغانستان حيث اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أواخر سبعينيات القرن المنصرم ذلك البلد ساحة لإغراق الاتحاد السوفييتي في حرب لا تمكنه من التموضع في أفغانستان ناهيك عن محاولاته الوصول إلى المياه الدافئة.

في غضون تلك الفترة انتصرت طالبان وعاد معظم المقاتلين من البلدان العربية نشأت كثير من التنظيمات التي تتبنى هذا التيار الإسلامي المتطرف في بلدانهم متبني فكرة الجهاد ضد المشركين في الوطن العربي والإسلامي والكفار في العالم وقام نشاطه بأعمال عديدة ومثيرة وتتالت الأحداث في مختلف مناطق العام بدءاً في اليمن الجنوبي الذي يعد في نظرهم شعوي مشرك ومروراً بمصر والجزائر... وغيرها من البلدان.

إن اعتماد معظم تلك التنظيمات على أداتهم الإيديولوجية والتنظيمية التعبوية بشكل ناجح في الصراع مع الإيديولوجية الماركسية التي كانت خصماً قوياً له قبل الوحدة، دخل الإسلاميون إلى جانب النظام في الصراع المسلح العنيف مع الجبهة عبر صيغة المعاهد الإسلامية في تلك المرحلة، علاوة على شراكتهم في منظومة إقليمية تمولها بعض الدول العربية، وإدارة أمريكية، وموافقة رسمية على تغذية "العمليات الجهادية" في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي "الكافر".

وفي هذا الرصد التاريخي ستقوم بتقسيم مراحل تطور التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن وعلاقتها بحياة الشيخ والأب الروحي لتلك التنظيمات الإرهابية، وهي كالتالي:

في المبحث الأول، عبد المجيد الزنداني المولد والنشأة وبدايات التكوين الفكري الإخواني، التدريب والحشد للحرب الأفغانية الروسية، وفي المبحث الثالث، التحالفات بين صالح والاحمر والزنداني، وفي المبحث الرابع، الزنداني من تواربوا إلى قصر الرئاسة اليمنية، وفي المبحث الخامس، المؤامرة على مشروع الوحدة اليمنية، المبحث السادس، الحرب المقدسة على الجنوب، المبحث السابع، تهديد المصالح الدولي في اليمن، المبحث الثامن، تشكيل الحركات الإرهابية في اليمن وجزيرة العرب.

وأختتم التقرير الرصدي بنتائج وتوصيات :

« المبحث الأول »»

عبد المجيد الزندانى الميلاد والنشأة وبدايات التكوين الفكرى :

ولد عبد المجيد الزندانى فى قرية الظهري فى مديرية الشعر من محافظة إب إحدى محافظات الجمهورية العربية اليمنية فى عام 1942م، ولكن أصله من منطقة «زندان» فى مديرية أرحب فى محافظة صنعاء وينتمى لقبيلة أرحب الزيدية، تلقى التعليم الأولى فى الكتاب إبان الحكم الإمامى فى صنعاء ثم فى سافر إلى عدن وأكمل الدراسة النظامية فيها.

ثم سافر لمواصلة الدراسة الجامعية فى مصر العربية، وهناك التحق بكلية الصيدلة ودرس فيها لمدة سنتين ثم فشل فى الدراسة وتركها، ثم أخذ يقرأ فى علوم الشريعة، والتقاء بمشائخ فى الأزهر الشريف ينتمون لتنظيم الإخوان المسلمين، وطلاب يمينيين فى مصر مثل محمود الزبيرى وعبد محمد المخلافي.

وخلال وجوده فى مصر كان له اتصال بجماعة الإخوان المسلمين وتأثر بهم، فاتصل بهم وبنشأتهم مما أدى إلى اعتقاله من قبل السلطات المصرية وفصله من الجامعة وخروجه من مصر.

بدأت عبد المجيد الزندانى ليمنية 1993

قليمة

سياسى فى اليمن مما جعل حزب الإخوان بقيادة الزندانى باقضاء شريك الوحدة الحزب الاشتراكي شخصية مركبة وإشكالية، تتحرك بين حدود الدين والسياسة، يحكم مسارها العام الخط الفكرى لحركة الإخوان المسلمين المصريين، الذى يمتاز براغماتية ملتوية ومتعرجة الاتجاهات، تتحصن بالدين حين تريد أن تذهب إلى هدف سياسى، وتتخذ منه غطاءً وغلافاً لخطابها ونزوعها إلى السلطة. لكنها لا تنسى بحر المجتمع الذى تسبح فيه على هواها.

العودة إلى اليمن:

عاد عبد المجيد الزندانى إلى صنعاء بدون شهادة جامعية، بعد نهاية سبتمبر فى سنة 1962 بعد أن تخلصت صنعاء من حكم الإمامة، حينها انضم مع مجموعة الثوار الذى قابلهم فى مصر، لكن الجمهورية الوليدة دخلت فى حرب أهلية بين أنصار الإمامة بدعم من السعودية وأنصار الجمهورية بدعم من مصر عبد الناصر، حينها بقى الزندانى متذبذباً بين هؤلاء وهؤلاء، ورغم أن الزندانى يقول فى أحاديثه إنه قرر الرجوع إلى اليمن ليلتحق بصفوف المدافعين عن الثورة، لا يكاد يعثر له على دور ملموس، بل بالعكس.

السفر إلى السعودية

بعد أن فشل الحكم الإمامى الدفاع عن حكمهم انتقل الزندانى بعدما انتصر الجمهوريون ليعيش فى السعودية، وهناك انتقل إلى مرحلة جديدة تطعمت فيها براغماتية الطالب الإخوانى، الذى طغت عليه روح الجهاد مما جعله يحس بالغربة، لم يبرز الزندانى كثيراً خلال وجوده فى السعودية بسبب الوضع المعقد وعدم وجود تلك الأفكار التى هى فى مصر فحركة الإخوان فى السعودية علاقتها بأل سعود مقيدة بشروط، فقد أدت القيادة السعودية دوراً تاريخياً فى ضبط إيقاعها وفق إدارتهم لشؤون الوضع الداخلى، وظلوا يتحكمون بها ويوجهونها وفق حركة الريح السياسية التى يسيرون بها مراكزهم، ولذا لم يتركوا لها المجال لتستقل عنهم، بل لتبقى داخل البلاط.

« المبحث الثاني »»

التدريب والحشد للحرب الأفغانية الروسية

من الطبيعي لشخص مثل الزنداني اليمني أولاً، والمبتدئ في حقل الدعوة والجهاد ثانياً، أن يبقى في الظل حتى تأتيه المصادفة بفرصة تنقله إلى عالم الأضواء، وكان ذلك مع الحرب الأفغانية، ونشوء ظاهرة المجاهدين العرب في نهاية السبعينيات التي صنعتها الاستخبارات الأميركية تحت إدارة جورج بوش الأب، بتمويل سعودي، وتحول اليمن إلى معسكر للتدريب بالتفاهم مع الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان قد وصل إلى الحكم حديثاً.

وكان للزنداني دور أساسي في تكوين حركة الأفغان العرب، فهو الذي تولّى شؤون المعسكرات في اليمن للاستقبال والتدريب والتعبئة الفكرية والإرسال إلى أفغانستان، وعلى الطرف الآخر في بيشارور كان أسامة بن لادن يستقبل المتطوعين القادمين بجوازات سفر يمنية شمالية، وكانت الغالبية العظمى من اليمنيين، بالإضافة إلى مصريين وليبيين وجزائريين وجنسيات أخرى.



الشيخ الزنداني في حديث خاص مع الشيخ عبد الله رحمة الله.

وقد أصبح الزنداني وبن لادن قطبي العملية، حين انتقل الزنداني إلى الميدان، لكنّه لم يستقرّ هناك، وظلّ يتنقل بين أفغانستان والسعودية والمعسكرات اليمنية. وقد اكتسب صفة الأب الروحي للأفغان العرب، فيما كان بن لادن رجل الميدان. ولعب القطبان على العصبية اليمنية في الجهاد الأفغاني، بالتنافس مع المصريين الذين كانوا أكثر عدداً، علماً بأن مجيء اليمنيين في المرتبة الثانية لم يقلل من قيمة حضورهم في الصدارة بفضل الشجاعة التي كانوا يتحلون بها في ساحات القتال.

وقد عالج غريغوري جونسن كتابه «الملاذ الأخير»، التناقضات بين اليمن وحكومات عربية أخرى في دعمها للجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، لا سيما في ظل توجه المزيد من المقاتلين العرب إلى أفغانستان منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وأشار جونسن إلى أن معظم الحكومات العربية «دعمت علناً الجهاد رادعةً سرّاً شبابها من السفر إلى أفغانستان». في المقابل، أرسلت الجمهورية العربية اليمنية الشمالية العديد من «أفضل وأمع» شبابها إلى الخطوط الأمامية للقتال، حيث أصبحت الرحلة بمثابة طقس عبور للكثيرين.



صورة رقم (2) توضح الزنداني في مدينة توربوا الأفغاني

مشروع (بن لادن والزنداني) بإعلان دولة إسلامية باليمن

في هذه المرحلة عمل نظام صنعاء عبر جناح تنظيم (الإخوان المسلمين) فرع اليمن بتجميع وحشد كافة المجاهدين العرب إلى مدينة صنعاء واستقبالهم في معسكرات تدريبية في صنعاء وبإشراف مباشر من نظام صنعاء وبدعم من المتشددين القبليين والدينيين. ويمكن شرح حماسة حكومة الشمال إزاء الحرب في أفغانستان جزئياً بالدور الذي لعبه السوفيات في اليمن.

وكانت أهداف صنعاء من هذا الحشد والتفاعل الكبير سياسياً بامتياز في سبيل توظيف هؤلاء المقاتلين في حربهم ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية التي كانت حليفة للاتحاد السوفياتي وكانت الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية تتواجد فيها قواعد عسكرية مشتركة لحماية المياه الإقليمية.

وأثمر الأمر لاحقاً ولادة جيش كبير مدرب ومنظم، وظهر الأمر واضحاً حين انتهت الحرب الأفغانية وعاد اليمنيون إلى بلادهم في نهاية الثمانينيات. لكنّ تطوراً مهماً حصل بعودة الزنداني إلى حضان نظام دموي متعطش للدماء في سبيل توطيد حكمه، بينما كان بن لادن يريد تطبيق نموذج الجهاد الأفغاني في جنوب اليمن، وهو ما حال دون تحقيقه قيام الوحدة بين الشمال والجنوب في أيار سنة 1990، وهنا انفرط عقد التحالف نهائياً بين بن لادن والزنداني، الذي صار يشتغل لحسابه الخاص على محورين، سياسياً على جبهة الإخوان المسلمين.

وجاءت قضية دستور دولة الوحدة لتظهر الخلاف بين بن لادن والزنداني، فقد كان بن لادن مع تجييش رجال الدين في اتجاه قيام دولة إسلامية في اليمن، بينما وقف الزنداني في اتجاه النص في الدستور على أن «الشرعية الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع».

« المبحث الثالث »»

التحالفات بين صالح والأحمر والزنداني

التحالفات مع شيوخ القبائل اليمنية في صنعاء

في هذه الفترة، حين عملية وضع اللمسات الأخيرة على مشروع إعلان الوحدة، التقى الزنداني، ومن خلفه الإخوان المسلمون، مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ أكبر قبائل اليمن (حاشد)، والرجل القريب جداً من الرئيس علي عبد الله صالح ومفتاحه في العلاقات مع السعودية. وكانت ثمرة اللقاء تأسيس حزب «التجمع اليمني للإصلاح»، كناية عن زواج الإخوان بالقبائل. وقام هذا الحزب على تبادل مصالح، فالإخوان الذين كانوا بلا رصيد جماهيري باتوا يحسّون بامتداد داخل الوسط القبلي، والشيخ الأحمر الذي لم تكن له صفة حزبية بات يشعر بأنه من خلال مركزه القبلي يمسك بورقة الإسلاميين في اليمن، الإخوان والأفغان على أساس أن الزنداني ظل في موقع الأب الروحي لهؤلاء. لكن المستفيد الأكبر من المولود الجديد هو الرئيس صالح الذي بات يمسك بورقتي (القبائل والإسلاميين)، وبما أنه على وفاق تام مع الأحمر، فقد بقي على الرئيس أن يكسب الزنداني إلى صفّه، وهو يستعدّ ليكون الرقم الأول في معادلة الوحدة.

الزنداني معارضة الوحدة بين اليمن الجنوبي والجمهورية العربية اليمنية

عارض عبدالمجيد الزنداني قيام الوحدة اليمنية، بدعوى ومبرر ديني «انه لا يجوز توقيع اتفاقية وحدة مع دولة ليست إسلامية كما كان ينظر لها، واعتبر الزنداني أن الوحدة مع الشيوعيين الجنوبيين «كفراً»، وتهدد الإسلام، لكن علي عبدالله صالح عقد معه تحالفات استراتيجية، اشترطها الأول بتصفية الناصريين القومييين في صنعاء، الذين كان يعتقد الزنداني أنهم يشكلون خطراً على الإسلام، ثم اتفق حزب المؤتمر الشعبي العام مع التيارات اليمنية المتطرفة في مواجهة اليسار الجنوبي.

لكن صالح استطاع يقنع الطرفين الأحمر والزنداني في هزيمة هؤلاء الشوعيين عبر الوحدة وان لم تكن الوحدة هي الوسيلة الأسهل لما استطعنا ان نحمي أنفسنا حينها تم التعهدات فيما بينهم للعمل القادم. ووزعت المهام بين الثلاثة الأطراف. وهكذا كان فعلاً، حيث تكوّن حلف ثلاثي قوامه (صالح والأحمر والزنداني)، خاض من خندق واحد كل الحروب منذ سنة 1990 حتى الآن.



صورة رقم (3) تجمع الحلف الثلاثي (صالح الأحمر الزنداني)

لقد كانت الفترة الأولى للوحدة تتسم باضطراب سياسي كبير، يعود لجملة من الأسباب: أولها أن الوحدة بالنسبة إلى الرئيس (صالح والشيخ الأحمر والزنداني) ما هي سوى ضمّ للجنوب، وبالتالي رفض معاملة الجنوبيين على أنهم شركاء، بل طرف فرضت الضرورة التعاطي معه لفترة انتقالية، ولذا يجب التخلص منه بسرعة حتى

يمكن بناء النموذج الذي يوافق رؤية الثلاثي صالح - الأحمر - الزنداني. وعمل الثلاثة كل من موقعه على التعجيل بإنهاء اتفاقية مشروع الوحدة. صالح استمرّ في إدارة الدولة الجديدة بأساليب دولة الشمال، ورفض تطبيق الاتفاقات الوحدوية فيما يخص دمج الجيشين والعمل بالقوانين الإدارية التي تعطي صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء، وخصوصاً لجهة التعامل مع المال العام.

وأصرّ صالح على بقاء جيش الشمال وتمهيش جيش الجنوب، وواصل تسيير شؤون الدولة بالهاتف. أما الأحمر، فقد بدأ بشنّ حرب نفسية على الجنوبيين، من منطلق أن الجنوب فرع والشمال أصل، والوحدة هي «عودة الفرع إلى الأصل».

وفي هذا الوقت لعب الزنداني على وتر الدين، ورأى أنّ الجنوبيين كفار لأنهم يعتنقون الفكر الماركسي، وعليه تجب إعادة أسلمتهم، ووصل إلى حدّ كل الزيجات التي حصلت خلال فترة حكم الاشتراكيين في الجنوب منذ سنة 1978 باطلة، لأنها حصلت في ظل دولة شيوعية.



« المبحث الرابع »»

الزنداني من تواربوا إلى قصر الرئاسة اليمنية

الزنداني من عضو تنظيم إرهابي إلى عضو مجلس رئاسة في اليمن

لم تكن العضوية في المجلس مبنية على أي معايير واضحة، رغم أنها التزمت بتوازن جغرافي تقريبي، حيث كان ثلاثة من أعضاء المجلس من شمال اليمن وهم الرئيس علي عبدالله صالح وعبدالعزیز عبدالغني وعبدالكريم العرشي، واثنان من جنوب اليمن الرئيس علي سالم البيض وسالم صالح محمد، ونظراً للاختلافات بين شمال وجنوب البلاد من حيث عدد السكان، حصل الحزب الاشتراكي على ثالث أكبر عدد من المقاعد في أول برلمان منتخب بعد الوحدة، بعد حزبين شماليين في الغالب وهما المؤتمر الشعبي العام بقيادة صالح والتجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب إسلامي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين. ولعكس هذه النتائج في المجلس، استُبدل رجل الدين المتشدد عبدالمجيد الزنداني بالعرشي(1).

ومن هنا أصبح الإرهاب رسمياً في الدولة الجديدة نالوا الأفغان العرب قبولاً رسمياً وترحيباً كبيراً لغرض في لدى حكومة الرئيس صالح الشمالية - حيث تبوأ البعض منهم حتى مناصب عسكرية رسمية(2). عقب عمل الإسلاميون السياسيون عبر "التجمع اليمني للإصلاح" على تعبئة المجتمع ضد "الاشتراكي"، وكان خطابهم العام واليومي يعمل على نزع حق الاشتراكيين في الحياة عبر توصيفهم المستمر بأعداء الدين، وهو ما شكّل تبريراً دينياً ضمنياً لموجة الاغتيالات التي طاولتهم حينها.

بدأت عمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات سياسية بارزة من قيادات دولة الجنوب في مطلع عام 1992 بمحاولة اغتيال عمر الجاوي رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني، ولكن المحاولة أسفرت عن اغتيال الدكتور حسن الحربي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب.

وفي العام نفسه جرت محاولة لم يكتب لها النجاح لاغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وتلت ذلك محاولة اغتيال أخرى فاشلة استهدفت أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي في منتصف عام 1993.

وفي أواخر ذلك العام جرت محاولة فاشلة لاغتيال علي صالح عباد مقبل الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي، وكان عضواً في اللجنة المركزية للحزب في ذلك الوقت.

وفي منتصف عام 1993 اغتيل العميد ماجد مرشد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وسجل تاريخ الاغتيالات السياسية من قبل تلك التنظيمات التكفيرية كذلك محاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب السابق وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في 1993.

وتلتها في صيف العام نفسه محاولة اغتيال حيدر أبو بكر العطّاس رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وهو من كبار قادة الحزب الاشتراكي، وقد جرت المحاولة في العاصمة صنعاء.

(1) المجالس الرئاسية في اليمن: استكشاف المحاولات السابقة لتقاسم السلطة والإمكانات من أجل المستقبل - ميساء شجاع الدين - مركز صنعاء للدراسات

(2) (ينظر تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم - بواسطة سمر أحمد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط

ولعل أهم ما يلاحظ بشأن تلك الاغتيالات، أن أغلبها كان يستهدف رموز الحزب الاشتراكي، وأن الجناة لم يتم التعرف عليهم. وفي تصريح لأحد المسؤولين الجنوبيين قال: إن الإخلال بالأمن هو نتيجة حماية القبائل للخارجين على القانون والمتشددين الإرهابيين المدعومين من القوى اليمنية، كما أنه نتيجة لعادات الثأر. وبينما يؤكد الحزب الاشتراكي. دوماً. أنه مستهدف، من قبل القوى السياسية الأخرى المناوئة له.

من إدارة المعاهد والجمعيات إلى إدارة المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية

كانت البوادر الأولى لهذا التحول للحركات الإرهابية في اليمن في شكلها المنظم عبر عدد من الجمعيات والمعاهد والجامعات ذات الطابع الإسلامي المناهض للتوجه الاشتراكي الذي تبنته دولة الجنوب وكانت تلك الجمعيات والمعاهد والجامعات المرتبطة بجماعة الإخوان والمتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح وقد تبنت تلك التنظيمات عدد من المبادئ مدعية تطبيق الشريعة الإسلامية.

لقد كانت علاقة الإسلاميين بالعنف العام في اليمن متينة تماماً، وهي قائمة منذ تشكلهم كقوة سياسية رئيسة في البلاد تعتمد أيديولوجيتها على وجود نقيض مستمر، "علماني"، وتتعرف على كينونتها بإنكاره كلياً. مراحل تطور العمل السياسي للتنظيمات الإرهابية تحت عباءة الديمقراطية وممارسة النشاط الديمقراطي ففي الانتخابات الأولى التي جرت في 93م دخل التجمع اليمني للإصلاح العملية السياسية كشريك مع نظام صنعاء.

لقد كانت أول انتخابات برلمانية في اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية بين البلدين في 27 أبريل 1993 وكانت النتيجة تقدم الأحزاب اليمنية في صنعاء التي حصل على (245) من أصل 301 مقعداً بينما حصل الحزب الاشتراكي الجنوبي ممثل الجنوب في الانتخابات على (56) مقعداً، وصارت تلك التنظيمات الإرهابية شريكا في السلطة والثروة وصنع القرار السياسي والتشريعي.

وعندما رأى نظام صنعاء أن الانفصال تجسد على الجغرافيا الطبيعية حيث جاءت نتائج الانتخابات مجسدة ذلك فالأحزاب اليمن محصورة على دوائر محافظات اليمنية الشمالية ودوائر الحزب الاشتراكي اليمني محصورة على محافظات الجنوب حيث كان إقبال الناخبين 84.1 في المائة.

أي أن مجموع الناخبين بلغ (2,262,184) كان نصيب الأحزاب الشمالية منها (1,848,780) صوتاً بينما كانت نصيب محافظات الجنوب (413,404) صوتاً، مما جعل شركاء صنعاء تغيير الاستراتيجية من العمل الديمقراطي إلى العمل العسكري.

وقد علق الدكتور عبدالكريم الإرياني، على نتائج الانتخابات بقوله: «إن المنافسة الحقيقية كانت بين حزب المؤتمر وحزب التجمع للإصلاح، وليس بين المؤتمر والاشتراكي، كما كان يشاع».

لقد دلت على اكتساح حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يرأسه علي صالح، وقد فاز بـ 121 مقعداً. كما برز على أرض الواقع حزب التجمع للإصلاح، الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر.

وفي 16 مايو 1993 اختير الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أمين عام حزب التجمع اليمني للإصلاح، برئاسة مجلس النواب اليمني الجديد، والذي أكد على أن تعديل الدستور، سيكون من أولويات عمل المجلس، وأنه سيسعى إلى تحسين العلاقات، مع المملكة العربية السعودية، والدول الخليجية الأخرى، ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

القضاء اليمني في مناصرة الإرهاب

لقد ظل الجهاز القضائي اليمني بمختلف هياكله ومستوياته متأثراً بسيطرة حزب الاصلاح الاخواني – الجناح السياسي للجماعات المتطرفة – وتكرر تماهيه مع العناصر الإرهابية بقرارت سياسية تقف خلفها شخصيات اخوانية نافذة في الدولة منها في الجهاز القضائي كالقاضي حمود الهتار الذي استغل تجربة المملكة العربية السعودية في اجراء برامج حوار وتأهيل مع العناصر المتطرفة وفق استراتيجية حققت نجاحات فعلية، على عكس المناصحة والحوار الذي اداره الهتار مع العناصر الارهابية في سجون صنعاء منذ 2006م إذ كان مختلف تماماً في الاهداف المتوخاه بدليل نتائجه التي كان ابرزها اطلاق وفرار العشرات من أخطر العناصر الارهابية حيث أن ذات الحوار الذي تم اتباعه في 2006، .

فقد كان اول وزير من جماعة الاخوان المناصر للإرهاب هو عبد الوهاب الديلمي وهو صاحب الفتوى التكفيرية المشهورة، ثم حمود الهتار يعد من أبرز الشخصيات التي تربت في حضن الحركة الاخوانية وهو المقرب من التنظيمات المتطرفة المتفرعة من جماعة الاخوان والتي قبلت ان يكون وسيط بينهما وبين حكومات صنعاء عدة مرات بكونه رئيس للجنة "المناصحة" التي وجدت لإرجاع الشباب المنتمين الى تنظيم القاعدة عن افكارهم الا انها حد قول خبراء بالشأن لم ترجعاً أحد منهم وان من كان لها دور في اخراجه من السجون عاد للعمل الارهابي.

	
<p>حمود الهتار – رئيس لجنة المناصحة مع تنظيم القاعدة ورئيس المحكمة العليا حالياً</p>	<p>عبد الوهاب الديلمي وزير العدل ١٩٩٤م، صاحب فتوى التكفير الشهيرة ضد شعب الجنوب</p>

لم يتوقف الهتار عن تلك التجربة التي اعطته مكانة كبيرة في تنظيم الاخوان اكثر من ذي قبل، بل واصل في المطالبة بحوار ومناصحة عناصر تنظيم القاعدة على طريقته السابقة لتحقيق النتائج ذاتها، ففي برنامج حوارى على قناة "ازال" اليمنية قال ان لجوء الحكومة إلى استخدام القوة في مواجهة عناصر القاعدة ادى إلى استخدام عناصر هذه الجماعة للقوة في المقابل.

وتطرق "الهتار" إلى خطاب اخير للرئيس هادي" والذي قال فيه ان 70% من عناصر التنظيم في اليمن من خارجها داعياً "هادي" إلى محاوره الـ 30% من أعضاء التنظيم الذين هم "يمينيون". وفي حوار سابق تحدث الهتار فيه حول تجربة ما اسماه بالحوار ومناصحة مع أعضاء من تنظيم القاعدة خلال السنوات الماضية قائلاً: إنه

يتوجب على الرئيس "عبدربه منصور هادي" ان يبدأ بالحوار مع أعضاء تنظيم القاعدة مؤكدا ان محاولات اجتثاث هذا التنظيم عبر القوة المسلحة لا يمكن لها ان تنجح.

ومؤخرا استغل الهتار تعيينه رئيسا للجنة القانونية لوضع تشريعا يشرعن ما دأب عليه في تعزيز اواصر علاقته وعلاقة الاخوان بالعناصر المتطرفة وقطع الطريق امام خيار مكافحة الارهاب بالخيار العسكري الذي اثبتت القوات المسلحة الجنوبية نجاعته. في مسودة القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي تعمد الهتار وضع فقرة تنص على اعتماد الحوار والمناصحة مع العناصر الارهابية ولعل تلك الفقرة واحدة من أخطر حشوات التفخيخ لذات المسودة الهتارية الاخوانية.

مما سبق تبين أن القضاء والسلطات اليمنية تساهلت وتماهت كثيراً مع العناصر الإرهابية، وظهر هذا التساهل والتماهي في الإفراج عن العناصر الارهابية وإخضاعهم لبرامج المناصحة التي كان يديرها القاضي حمود الهتار (وزير الأوقاف في حكومة باسندوة) ورئيس المحكمة العليا في قتنا الحالي، هذه المناصحة وفقا لنتائجها كانت تهدف إلى دعم الإرهاب وتمكينه أكثر من ذي قبل، بدلاً من إخضاع المنتميين إليه للعقوبات الجنائية التي ينص عليها القانون

« المبحث الخامس »»

المؤامرة على مشروع الوحدة اليمنية

تصاعدت الأزمة السياسية التي عصفت باليمن، فبعد توقيع الاتفاق على دمج الحزبين، المؤتمر الشعبي والاشتراكي في 10 مايو، أُعلن في 24 مايو، عن الوثيقة الثلاثية، التي وقعتها الأحزاب الثلاثة «المؤتمر، الاشتراكي، الإصلاح». وعقب ذلك تفاعلت الأحداث، وأخذت منحناً آخر، إذ تباينت مقولات الوثيقة الثلاثية، السياسية والإدارية، مع وثيقة العاشر من مايو، وتلا ذلك إعلان الحزب الاشتراكي، أن النص المعلن في الوثيقة تم تحريفه، خلافاً لما اتفق عليه، وبدت الأزمة كأنها بين طرفين: الأول هو الحزب الاشتراكي، والثاني كل من «المؤتمر» و «الإصلاح». لكنهما في الواقع، كانت بين الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي العام، الذي سرعان ما تُرجم على أنهما الواجهة السياسية، للجنوب وللشمال. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول، إن الأزمة السياسية بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، تتمحور حول نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: مجلس الشورى.

طالب الحزب الاشتراكي بقيام مجلس شوري (مجلس شيوخ)، مواز ومكمل للمجلس النيابي، وهو ما أقرته الوثيقة الثنائية، وتجاوزته الوثيقة الثلاثية. وترى أوساط الحزب الاشتراكي، أن هذا المطلب ينطلق من اقتناع مفاده، أن وجود مجلس شوري، من شأنه خلق توازن من نوع ما، مع مجلس النواب الحالي. فبموجب الدستور المطبق، تم انتخاب أعضاء مجلس النواب، على أساس تقسيم البلاد دوائر انتخابية متساوية، من حيث العدد السكاني.

وقد سبب تفاوت الكثافة السكانية، بين ما كان يُعرف بالشطرين الشمالي والجنوبي، أن النسبة بينهما كانت خمسة إلى واحد، لمصلحة الشمال، ولهذا، فإن إقامة مجلس الشورى من شأنه أن يصحح عدم التوازن، بمساواة الشطرين في التمثيل داخل المجلس.

هيكلية مجلس الرئاسة.

يرى الحزب الاشتراكي، على مستوى مجلس رئاسة الدولة، أن التمسك بمبدأ وجود نائب رئيس (وهو ما أقرته الوثيقة الثنائية)، ينطلق هو الآخر، من ضرورة المحافظة على مقولة التوازن داخل مؤسسات الدولة. وفي سياق الجدل القانوني ذاته، يرى الاشتراكيون، أن منصب نائب الرئيس، يمكن إرجاع جذوره القانونية، إلى اتفاق الوحدة بين الشطرين، الشمالي والجنوبي، وتحديداً إلى المادة الثانية منه، التي أوضحت طريقة تشكيل مجلس رئاسة الجمهورية، وانتخاب رئيس ونائب للرئيس. وبذلك أعادت أزمة الثقة بين الحزبين الحاكمين، أجواء الانقسام إلى أذهان اليمنيين.

في 23 مايو 1993، كلف الرئيس علي عبدالله صالح، حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الحكومة المستقيل، بتأليف الحكومة الجديدة، بعد مشاورات مع الأحزاب، إلا أن خطوات تشكيل الحكومة تعثرت، بعد الخلافات المستحكمة بين الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح، على تولي المناصب الوزارية.

الزنداني وتعثر تعديل الدستور في 11 يولييه 1993

تعثر الحوار الجاري حول التعديل الدستوري، بين الأحزاب اليمنية الثلاثة المتوتلة، أمام ثلاث قضايا رئيسية:

(1) الآلية التي سيتم بها تغيير شكل رئاسة الدولة، من مجلس رئاسة، إلى رئيس جمهورية، وما يرتبط بها من أمور، مثل وضع نائب الرئيس.

(2) طرح الحزب الاشتراكي، فكرة منع الرئيس ونائبه، مزاولة أي نشاط حزبي.

(3) أسلوب تحقيق، نظام الحكم المحلي.

ونتيجة للعقبات، التي واجهت الحوار حول مشروع التعديلات الدستورية، الذي وصل إلى طريق مسدود، فتح مجلس النواب اليمني باب الترشيح، لعضوية مجلس الرئاسة الجديد، للجمهورية اليمنية، على أن تأخذ مسألة تعديل الدستور، الوقت الكافي لمناقشتها.

الزنداني وفشل تشكيل مجلس الرئاسة

في 11 أكتوبر 1993 انتخب مجلس النواب اليمني، مجلس الرئاسة الجديد في البلاد، المؤلف من خمسة أعضاء، بينهم الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، وعضو حزب الإصلاح، الشيخ عبد المجيد الزنداني، والأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي، عبد العزيز عبد الغني، والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، سالم صالح محمد.

فيما أكد نائب رئيس مجلس الرئاسة، علي سالم البيض، أنه لن يحضر إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية وأنه باق في اعتكافه في عدن، وبرر البيض رفضه حضور الجلسة، بقوله «إن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة، واستمرار هذا الوضع يعني إبقاءنا مقيدتين، وأن نتقاتل فيما بيننا».

وشدد على أنه «لا يريد الذهاب إلى صنعاء لأداء اليمين، وليمارس الكذب على الناس مرة ثانية وصرح أنه غير قادر على تحمل المسؤولية، في ظل الأوضاع الراهنة، التي لم ولن تمكنه من عمل شيء، منذ اليوم الأول للوحدة» (3).

وفي 29 أكتوبر حذر البيض، من أن مشروع الوحدة بين الشعبين «في خطر، إذا لم نُقَمِّ دولتها، ونعطيها مضمونها الوطني والديموقراطي، وشدد البيض على «أن لا أمن في دولة مشروع الوحدة». واتهم البيض «أن من في يده الآلية في السلطة، يحول دون اتخاذ إجراءات»، وأضاف أنه يؤدي اليمين الدستورية «إذا رأى إمكانية لجدولة زمنية (لنقاط الـ 18 التي طرحها)، لإجراءات عملية».

وفي اليوم نفسه تعرض أبناء البيض (نايف 24 عاماً ونيوف 22 عاماً) مع ابن خالتهما كامل عبد الحامد (23 عاماً)، لوابل من الرصاص في حي المنصورة وقتل كامل فوراً بأكثر من ثلاثين طلقة في رأسه، وأنحاء جسمه. وأكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي، أن ثمة «دوافع سياسية»، وراء محاولة الاغتيال، التي اعتبرها «رسالة موجهة إلى البيض، بسبب صلابته موقفه»، في الخلاف مع الرئيس صالح، على برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي.

تلك كانت أهم المراحل في تكوين تلك التنظيمات الإرهابية في شكلها الأخير هو فتح مجال ممارسة النشاط السياسي والتجاري لكل تلك العناصر المشبوهة ومن خلال مشروع الانتخابات المقدم الذي أصبح فيه حزب «الإصلاح» (فرع «الإخوان المسلمين» في اليمن)، في عمق العملية السياسية في اليمن.

وثيقة العهد والاتفاق وموقف الإصلاح اليمني منها

لقد تبلورت تحفظات واسعة المدى، أهدتها قيادات البرلمان، ممثلة في الشيخ عبد الله حسين الأحمر. والمعروف أن البرلمان لم يتخذ موقفاً رسمياً مؤيداً للوثيقة. وتعود تحفظات البرلمان إلى أن الوثيقة، ستضمن تحديداً لدور

(3) Christof, Hartmann؛ Florian, Grotz؛ Dieter, Nohlen، المحررون (2001)، Asia in Elections:

البرلمان، وهو ما يتعارض مع بعض نصوص مواد الدستور، كما تستهدف الوثيقة إنشاء مجلس للشورى في المستقبل، ومنحه صلاحيات تشريعية حال تشكيله.

أثيرت جميع هذه الخلافات قبل التوقيع على الوثيقة، وبقيت دون حسم، إلا فيما يتعلق بمكان التوقيع، والأطراف المشاركة فيه، أما الخلافات الأخرى، المتعلقة بالضمانات الأمنية لقيادات الحزب الاشتراكي حال عودتها إلى صنعاء، وكذلك دور البرلمان في تطبيق بنود الوثيقة، ومسألة آلية التنفيذ، وتعديل الحكومة، وضم أطراف من غير أحزاب الائتلاف الثلاثة، فقد بقيت تشكل عقبات دون حل، وكان يجب حلها حتى تتضح معالم الطريق أمام عملية التطبيق، التي بدورها شكلت حدا فاصلا، لما قبل الوثيقة، وما بعدها. ومن الناحية الفعلية، فإن هذه القضايا، شكلت محتوى الصراع السياسي والعسكري فيما بعد، وأدت إلى انهيار الأسس والقواعد، التي بنيت عليها دولة الوحدة.

وفي 19 يناير 1994، أكد حزب المؤتمر الشعبي العام، التزامه بكل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، خاصة البند المتعلق بالإجراءات الأمنية والعسكرية، وتطبيق لا مركزية إدارية واسعة، وهي ما كانت نقطة خلاف رئيسية بين الشماليين والجنوبيين.

وفي 20 يناير 1994، أعلن عن موافقة الرئيس علي عبدالله صالح، ونائبه علي سالم البيض، تسوية الأزمة السياسية الناشئة بينهما، وعبرا عن استعدادهما للقاء، والتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، في أي مكان وزمان تحددهما اللجنة. ودعا الرئيس علي عبدالله صالح، في كلمة وجهها عبر التليفزيون اليمني، نائبه علي سالم البيض، إلى العودة إلى العاصمة صنعاء، وممارسة مهامه الرسمية.

وفي 21 يناير 1994، رحب الأردن، الذي اضطلع بدور رئيسي في الوساطة بين الزعيمين، باتفاق المصالحة. واقترح العاهل الأردني الملك حسين، على القادة اليمنيين، التوقيع على الاتفاق، في حفل يقام في الأردن. وعلى الرغم من أن الكثير من المهتمين بالمشكلة اليمنية، سواء من الداخل، أو الخارج، ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، باركوا الاتفاق، إلا أن بعض المراقبين تفاءلوا بحذر، فقد نشرت صحيفة السفير اللبنانية، مقالاً، تحت عنوان (تجميد الأزمة)، رأت فيه، أن الأزمة السياسية في اليمن، ليست نتيجة لنقص الاتفاقات والوثائق، بل هي في الأساس نتيجة لعدم تنفيذ الاتفاقات والوثائق، التي قامت عليها دولة الوحدة في عام 1990.

كما رأت أيضاً «أن الأزمة التي بدأت حدها تخف، مع الإعلان عن التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، قد لا تنتهي نهائياً»، وتنتهي الصحيفة إلى القول، بأن ما يزيد المخاوف من تجدد الأزمة، هو أن الاتفاق الأخير، يبدو نتيجة لضغوط خارجية، لا تريد أن تصل الأوضاع إلى الانفجار الكامل. وما حديث أحد المسؤولين، في المؤتمر الشعبي العام، عن النفط كسبب للتأزم الأخير، إلا الدليل على وجود هذه الضغوط، ووجود قرار بمنع التفجير في اليمن الآن.

وفي 23 يناير 1994، أكد الحزب الاشتراكي، استعداده لتحمل مسؤولياته، مع غيره من القوى السياسية، لتنفيذ الاتفاق. ودعا إلى الإسراع في اتخاذ ترتيبات التوقيع، وقال «إن القوى الطيبة التي اشتركت في الحوار، تقف أمام محك حقيقي، لنقل ما جاء بالوثيقة إلى واقع، من أجل بناء دولة الوحدة، التي لم تقم بعد».

وفي 26 يناير 1994، أكد الرئيس علي عبدالله صالح، عن قرب توقيع الوثيقة، إلا أن حزب المؤتمر، الذي يرأسه، عاد وهدد في 30 يناير، بعدم التوقيع على الوثيقة، إذا لم يوافق الحزب الاشتراكي، على عودة أمينه العام علي سالم البيض، وبإقي قياداته، من عدن إلى صنعاء، بعد التوقيع فوراً، وزاد من هذا التهديد، ما حذر منه الرئيس علي عبدالله صالح، من عودة العقلية التأميرية، والانقلابات الدموية، والإرهاب الإيديولوجي، معتبراً، أن الأزمة الراهنة في اليمن، هي بسبب هذه العقلية.

وفي الوقت نفسه، رأى الحزب الاشتراكي، أن التوقيع على الوثيقة، لا يعني نهاية الأزمة، وأن عودة نائب الرئيس إلى صنعاء، ليست مرهونة بالتوقيع، وإنما بالتنفيذ، وتوفير الأمن للمسؤولين. وتقول مصادر سياسية في صنعاء، نقلاً عن الحزب الاشتراكي، أنه متخوف من خطة يكون أعدها حزب المؤتمر، مع الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم، حزب الإصلاح، لاجتياح الجنوب، أو تصفية معظم قياداته، عن طرق الاغتيال. ويرى الاشتراكي أن الوضع خطير للغاية، وأن النوايا غير سليمة، داعياً لإيجاد ضمانات لتنفيذ الاتفاق، عن طريق حضور عربي ودولي، لعملية التوقيع والمصالحة.

وشكلت لجنة عسكرية، اشترك فيها أطراف النزاع، إضافة إلى الملحق العسكري الأمريكي، والملحق العسكري الفرنسي، وممثل عن الاتحاد الأوروبي، لتحديد حجم المخاطر العسكرية، وإمكانية احتوائها. وذلك في أعقاب الحديث عن تحركات لألوية عسكرية شمالية وجنوبية، في أكثر من مكان، فضلاً عن تحركات القبائل، التي تعتبر جيشاً قائماً بذاته.

وفي يوم 31 يناير 1994، صرح عضو، في اللجنة المكلفة، بتحديد موعد ومكان حفل توقيع وثيقة العهد والاتفاق، أن علي سالم البيض، وضع شروطاً جديدة للتوقيع. وقال إن الحزب الاشتراكي، يطالب بعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، البدء بتطبيق بنوده الرئيسية، قبل تسوية نهائية للأزمة السياسية. وأوضح المصدر نفسه، أن مسؤولي الحزب الاشتراكي، ومعظمهم في عدن على غرار البيض، لا يعتبرون أنفسهم مجبرين على العودة إلى صنعاء، بعد توقيع الاتفاق، حتى ولو كان ينص على ذلك. وأشار إلى أن ممثل الحرب الاشتراكي وزير الثقافة جارالله عمر، أبلغ اللجنة، أن البيض لن يعود إلى صنعاء قبل، تطبيق هذه البنود. وأشار المصدر إلى أن ممثلي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، رفضوا هذا المطلب، معتبرين أن الاتفاق ملزم، وأن تطبيقه يتطلب مساهمة سائر قادة التحالف الحكومي الثلاثي. وأضاف المصدر أن الحزب الاشتراكي، يطالب بأن يتم حفل التوقيع، بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، وكندا، وسوريا، والسعودية، إضافة إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، من أجل مزيد من الضمانات. لكن مصدراً قريباً من المؤتمر الشعبي، اعتبر أن هذا المطلب، يندرج في إطار المزايدة السياسية، والسعي لتدويل الأزمة اليمنية.

وفي الأول من فبراير 1994، نشرت صحيفة الدستور الأردنية، تحذيراً لنائب رئيس الوزراء اليمني، العميد مجاهد أبو شوارب، من أن عدم التوصل إلى تسوية للأزمة اليمنية، ربما أدى إلى حرب ضروس، بين الأطراف المتنازعة، تتجاوز دمار الحرب اللبنانية.

وقال أبو شوارب، إنه سيتوجه إلى العاصمة الأردنية، «إذا سارت الأمور على ما يرام، للمشاركة في وضع الترتيبات الضرورية، لمراسم التوقيع». وفي 2 فبراير 1994 نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية، تحليلاً إخبارياً تحت عنوان «اليمن: نفاق وحدوي»، رأت فيه أن المتفائلين عن قرب توقيع وثيقة «العهد والاتفاق»، يسقطون من حساباتهم، الجانب العملي والواقعي الذي يعيشه اليمن حالياً، والمتمثل في التحركات العسكرية، التي يقوم بها كل طرف في مكان وجوده، حتى باتت الأمور تسير هناك على نحو يوحي أن الحرب بين الجانبين، واقعة لا محالة.

وأكد رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، في حديث نشرته صحيفة الأهرام المصرية، «أنه ما تزال هناك تباينات كبيرة أمام لجنة حوار القوى السياسية، يجب معالجتها وأشار إلى أن الرئيس علي عبدالله صالح، اتصل به بعد اعتراضه على حاجز عسكري في صنعاء، في (تشرين الأول) أكتوبر الماضي، وطلب منه الاستقالة من الحزب الاشتراكي، والانضمام إليه».

وعلى الرغم من استمرار محاولة تهدئة الصراع، وحل الأزمة، إلا أنه في نفس الوقت نفسه، نشطت الاستعدادات

العسكرية، ولم تتوقف الحملات الكلامية، وتوجيه الاتهامات بين الطرفين، وقد أدى ذلك إلى تأجيل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، التي كان مقرراً لها، يوم الأحد 6 فبراير 1994، ثم تأجلت إلى 20 فبراير 1994.

في 11 فبراير 1994، أعلن رسمياً في صنعاء، أن التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق اليمنية، التي ستضع حداً لأخطر أزمة، بين شمال البلاد وجنوبها، منذ توحدتهما في (أيار) مايو 1990، سيجري في 20 (شباط) فبراير، في عمان.

وصرح أحمد جابر عفيف، الناطق باسم لجنة الحوار، التي وضعت النص، أن مراسم التوقيع ستقام في العاشر من شهر رمضان، الموافق 20 (شباط) فبراير، ونقل التلفزيون عنه، أن الموعد حدد بعد الاتفاق مع الأخوة اليمنيين، وأفاد مسؤول يميني، أن التوقيع سيجري في حضور الرئيس علي عبدالله صالح، ونائبه علي سالم البيض، ورئيس التجمع اليمني للإصلاح عبدالله الأحمر، وأن العاهل الأردني الملك حسين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، سيحضران الاحتفال أيضاً.

وفي 15 فبراير 1994، صرح علي سالم البيض، لمجلة «الشروق» الإماراتية، أن «الفيدرالية صيغة أرقى من الوحدة، من الناحية الحضارية، وإشاعة أوسع لروح الديمقراطية، وأنها تساعد على التنافس، وتقبل التنوع، وتعطي مجالاً للمبادرة، وأن الدول المتطورة في أوروبا، التي قطعت شوطاً طويلاً على النهج الديمقراطي والحدثة، مثل ألمانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، هي دول فيدرالية».

وفي 15 فبراير 1994، أكدت مصادر عسكرية، في عدن، أن الاستخبارات العسكرية في المدينة، اكتشفت أخيراً، وجود مخطط لإسقاط الطائرة المدنية، التي ستقل نائب رئيس مجلس الرئاسة، علي سالم البيض، ووفد الحزب، من عدن إلى عمان، لتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق». واتهمت بعض عناصر الأمن المركزي، التابعين للمحافظات الشمالية، الموجودين في معسكر ردفان، المطل على مطار عدن، بالإعداد لتنفيذ مهمة ضرب طائرة البيض، عند إقلاعها من المطار.

وأشارت إلى أن العميد صالح منصر السيلي، محافظ عدن، وعضو المكتب السياسي الاشتراكي، أمر بطرد أفراد الأمن المركزي الشماليين من عدن، وعودتهم إلى الشمال، وإلقاء القبض على الذين كانوا سينفذون، مهمة ضرب طائرة البيض.

وفي 16 فبراير 1994، أتهم المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي اليمني، بقطع المياه والكهرباء، عن عناصر الأمن المركزي، الموجودة في عدن، كمقدمة لمواجهة دامية. وندد حزب المؤتمر الشعبي العام، بأوامر الحزب الاشتراكي اليمني، بسحب قوات الأمن المركزي الشمالية، المتهمة بالأعداد لاغتيال نائب الرئيس اليمني في عدن، وجاء في بيان أصدره الحزب، أن محافظ عدن صالح منصر السيلي، استدعى قائد وحدات الأمن المركزي، وأبلغه أن قيادة الحزب الاشتراكي، قررت إجلاء هذه الوحدات سريعاً عن قواعدها في معسكر ردفان، قرب مطار العاصمة الجنوبية.

مراسيم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق:

أكد مسؤولون أردنيون أن زعماء اليمن سيصلون إلى عمان، في غضون 48 ساعة، لتوقيع الاتفاق، وأن الدعوات وجهت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور عصمت عبدالمجيد، ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، وكذلك السفراء العرب، لحضور الاحتفال. وأعرب مسؤول أمريكي في واشنطن، عن أمل إدارة الرئيس بيل كلينتون، في أن يوقع حزبا المؤتمر والاشتراكي اليمنيان، على الوثيقة بعد غد الأحد 20 فبراير 1994، في عمان، وقال إن واشنطن شجعت اليمنيين، بمختلف فئاتهم، على المحافظة على

وحدثهم الوطنية، «وعملنا معهم عن كثب لتحقيق ذلك».

وفي 19 فبراير 1994، أعلن مصدر رسمي أن الرئيس السوري، حافظ الأسد، استقبل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، وبحث معه وثيقة العهد والاتفاق، وقال المتحدث باسم الرئاسة السورية، أن المحادثات تناولت أيضاً التطورات الأخيرة في اليمن.

كان يوم 20 فبراير 1994، هو اليوم الموعود بالنسبة لليمنيين وللعرب. فبعد أكثر من ستة أشهر من الأزمة، بين الرئيس اليمني ونائبه، التقى في العاصمة الأردنية عمان، أكثر من ثلاثمائة شخصية يمنية سياسية، وجزبية، وقبلية، إضافة إلى حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأمين عام جامعة الدول العربية، عصمت عبد المجيد، ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، ورئيس اليمن الجنوبي السابق، علي ناصر محمد، والسفراء العرب، والأجانب، المعتمدون في عمان. ووسط هذا الجمع الغفير، وقع الزعيمان اليمنيان علي عبدالله صالح، ونائبه علي سالم البيض، «وثيقة العهد والاتفاق»، في قصر رغدان الملكي، محاولين بذلك إسدال الستار عن أسوأ أزمة عرفتها اليمن، بعد توحيد شطريها، عام 1990، والتي اعتبرها العاهل الأردني الملك حسين، بداية جيدة على طريق مصالحة كل القضايا عربياً.

كما وقع الاتفاق، رئيس مجلس النواب عبدالله الأحمر، الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي كتب إلى جانب توقيعه «على شرط انتهاء الأزمة»، كما وقعها 34 شخصية يمنية تمثل لجنة الحوار.

ودعا العاهل الأردني الملك حسين، في كلمة ألقاها في افتتاح احتفال التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق»، الزعماء اليمنيين إلى العمل على تنفيذ الوثيقة، التي صاغها «نخبة من خيرة أبناء اليمن، والتي تعبّر عن وحدة حقيقية، ونجاح مبدأ التعدد في إطار الوحدة»، وقال: «هانتم تبدأون درباً صعباً للإصلاح الشامل، الذي يحتاج إلى كل جهد، ويحتاج إلى أنقى ما في الثورة من صور الطهر والأخوة، حتى لا يبقى لنا بحر مظلم، أو خليج معتم، أو دم يسيل على كف شقيق من سيف شقيقه، على غير هدى منه، أو بينه، مما يترتب عليه من تبعات».

وتعهد الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، بعد التوقيع على الوثيقة تطبيق بنودها، وشكر للعاهل الأردني الملك حسين، جهوده في سبيل المصالحة اليمنية، وقال «سنكون عند حسن ظن الجميع، وسنطوي صفحات الماضي، بكل مأسياها، وسنعدكم وعد الرجال الأوفياء، إننا سننتقل بالوثيقة إلى مرحلة التطبيق»، وشكر للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي جهودها لتقريب وجهات النظر في اليمن.

ورأى نائب الرئيس اليمني، علي سالم البيض، في خطاب مرتجل، بعد حفلة التوقيع، أنها «مرحلة جديدة في طريق اليمن وسنواصلها، لا بأس هذه المرة حصل صراع من نوع آخر، لكنه حوار بالكلمات، واستبعدنا حوار العنف والطلاق، واحتكمتنا إلى الاجتماع»، وقال إن صور الكثير من أعضاء الحزب الاشتراكي الذين قتلوا في تصفيات سياسية، لا تزال ماثلة أمامه، لكن الوطن أغلى منهم جميعاً، وعلينا أن نضع بلدنا فوق كل الاعتبارات والذاتيات، وخلص إلى أنه على الرغم من تحفظاتنا، أو إحساسنا، أن هناك صعوبات في التنفيذ بناء على خبرة الماضي، دعونا نتفاءل هذه المرة.

وقال رئيس التجمع اليمني للإصلاح عبدالله الأحمر، بعد حفل التوقيع على الوثيقة: «إن شاء الله بتوقيع الوثيقة تنتهي الخلافات والأزمة، ويعود جميع المسؤولون إلى مواقع أعمالهم، لتنفيذ ما جاء فيها، ونخدم بلدنا، ونخرجه من الأزمة الاقتصادية والسياسية».

أبرز بنود وثيقة العهد والاتفاق

1. تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب وضرورة الالتزام

بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وأبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاوتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبتت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة. ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمه بالإرهاب.

2- تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد أي تهاون أو تلكوء عن اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.

3- يعتبر كل من يأوي متهماً أو التستر عليه تعلن الأجهزة الرسمية اسمه أو هارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.

4- توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الإنترنت الدولي أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابياً.

5- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة، وعلى أن تحال القضايا إلى النيابة أولاً بأول.

6- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.

7- يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

8- لا تتجاوز خطة التنفيذ وإجراءاته مدة ثلاثة أشهر.

9- كل الإجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقاً للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

مما سبق تبين للقارئ أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقاً لتهديد الأمن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، فقد احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الاجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني.

وهذا ما يؤكد أن الجنوبيين يبحثون عن مشروع وطني مشترك لإنقاذ اليمن جنوبه وشماله من هذه للعصابات الاجرامية وكانت الوحدة بالنسبة لهم مشروعاً والدليل على ذلك خطاب السيد علي سالم البيض في لقاء التوقيع على الوثيقة فلم يكن الحرب والانفصال مشروعاً ورغم ما يوجهه من مخاطر حتى اثناء الحرب والمواجهة والقتال بعد اعلان الحرب الشاملة وفتاوى التكفير ظل القرار السياسي للقيادة الجنوبية محتفظة بالعلاقة الوجدانية لعل وعسى ان تجد قيادات مخلصه لها في الطرف الاخر.

« المبحث السادس »»

الحرب المقدسة ضد شعب الجنوب

إعلان الحرب على الجنوب 27/ ابريل / 1994 م

فقد اعتبر خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء في 27/4/1994 بمنزلة إعلان حرب على وثيقة العهد والاتفاق جاعلا من الجنوب أرض مباحا لقواته في سبيل احتلاله بالقوة العسكرية، وقد تلا إعلان الحرب عدد من القرارات الجمهورية، منها:

- قرار إعلان حالة الطوارئ في 5/5/1994، والتعبئة العامة للقتال.

- قرار إسقاط الشرعية الدستورية عن علي سالم البيض ثم عن حيدر العطاس بقرار من مجلس الرئاسة اتخذته انفراديا أعضاؤه الثلاثة وهم يمنيون شماليون وفي غياب ممثلي الجنوب الاثنيين.



صورة رقم (6) توضح الحشود العسكرية نحو الجنوب

إصدار الفتوى التكفيرية ضد شعب الجنوب أرضا وإنسانا.

بعد انتخابات 27، ابريل 1993م تجلت كثير من الخلافات السياسية والتشريعية والدستورية فدفع نظام صنعاء بتلك العناصر الارهابية للحرب الفكرية والدينية وقد استخدمهم صالح في تلك الفترة من الزمن، أداة بيده ضد خصومه الاشتراكيين الجنوبيين، فشكّلوا بدور ما تطوّر لاحقًا ليصبح تنظيم «عسكري منظم».

وحين اندلعت الحرب في صيف العام 1994، غزا جهاديو الشمال اليمن الجنوبي، متسلحين بفتوى دينية تبرر قتل الكفار الاشتراكيين في الجنوب. وقد صدرت تلك الفتوى عن وزير العدل اليمني الشمالي عبد الوهاب الدليمي(4) والداعية عبد المجيد الزندانى، والتي تنص على الاتي:

(4)(ينظر : نص الفتوى في صحيفة الشورى العدد (231) الصادرة في عام 1994م وعدد من التسجيلات الصوتية

النص المذاع للفتوى بصوت عبد الوهاب الديلمي: «إننا نعلم جميعاً أن الحزب أو البغاة في الحزب الإشتراكي اليمني المتمردين المرتدين هؤلاء لو أحصينا عددهم لوجدنا أن أعدادهم بسيطة ومحدودة، ولو لم يكن لهم من الأنصار والأعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا أن يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الأسود طيلة خمسة وعشرين عاماً، وكل الناس يعرفون في داخل المحافظات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والإلحاد والبغي والفساد والظلم بكل أنواعه وصنوفه، ولو كان هؤلاء الذين هم رأس الفتنة لم يكن لهم من الأعوان والأنصار ما استطاعوا أن يفرضوا الإلحاد على أحد ولا أن ينتهكوا الأعراض ولا أن يؤممو الأموال ويعلنوا الفساد ولا أن يستباحوا المحرمات، لكن فعلوا ما فعلوه بأدوات، هذه الأدوات هم هؤلاء الذين نسميهم اليوم المسلمين، هؤلاء هم الذي أعطى الجيش ولاءه لهذه الفئة، فأخذ ينفذ كل ما يريد أو ما تريد هذه الفئة ويشرد وينتهك الأعراض ويعلن الفساد ويفعل كل هذه الأفاعيل، وهنا لا بد من البيان والإيضاح في حكم الشرع في هذا الأمر: «أجمع العلماء أنه عند القتال، بل إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين فإنه إذا تترس أعداء الإسلام بطائفة من المسلمين المستضعفين فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المتترس بهم، مع أنهم مغلوبٌ على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام وينتهك الأعراض. إذا ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاثلون فكيف بمن يقف ويقاثل ويحمل السلاح، هذا أولاً.

الأمر الثاني: الذين يقاثلون في صف هؤلاء المرتدين يريدون أن تعلق شوكة الكفر وأن تنخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد أيضاً.

حيث أوضح تقرير مرصد الإفتاء في مصر «تساعد حدة الفتاوى الدينية لأغراض سياسية صادرة مع صعود التيارات الإسلامية..»، بإطلاق فتاوى تكفير المعارضين والمثقفين، ثم أفراد الجيش والشرطة الذين اعتبرهم أصحاب تلك الفتاوى التكفيرية «طواغيتاً» (5) وكان نتيجة تلك الفتاوى سقوط الكثيرين من أفراد الجيش والشرطة والمثقفين شهداء وضحايا عمليات إرهابية، جاءت استجابة لتلك الفتاوى الضالة والمضلة.

وأكد الدكتور إبراهيم نجم، مستشار مفتي الجمهورية والمشرف على إصدار التقرير، في بيان صحفي، «أن فتاوى التكفير تلقي بالآلاف الشباب بإتون التطرف والقتل والانفجار طلباً لما يزعمون من الشهادة، فيسارعون إلى سفك دماء الأبرياء وترويع المواطنين داخل البلاد وخارجها، إضافة إلى أنها تمزق النسيج المجتمعي وتشيع الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع الواحد بعد أن تقسم المواطنين إلى مؤمنين وكفار، وتصادر حق المواطنين في أن يكون لهم وطناً يحتضنهم ويأويهم» الجنوب جرح ينزف ودم مستباح لقوى الإرهاب كان الأمر أشد وطأة وأفظع تأثيراً في الجنوب، حيث أفتى مشايخ حزب الإصلاح إخوان اليمن بقتل واستباحة دماء شعب الجنوب، وعلى رأس هؤلاء المشايخ عبد المجيد الزنداني وعبد الوهاب الديلمي اللذان ارتبط اسميهما بفتوى التكفير التي استند عليها نظام صنعاء في حرب احتلال الجنوب صيف عام 1994، الفتوى التي استباحت دم الإنسان المعصوم جاءت في توظيف سياسي وزماني ما زالت ارتداداته ممتدة، على الرغم من عقود مضت وتحولات وقعت، غير أن واقع الفتوى وعمقها يعيدها ليس للحياة، فحسب، وإن مات صاحبها، فهي أكثر من مجرد فتوى عابرة، إذ مثلت رغبة سيد قطب في أفكاره التكفيرية، وجسدت لوقائع صنعت المكونات الوحشية من تنظيم «القاعدة»، وحتى الذئاب المنفردة.

«ما زالت الألفاظ الواردة في فتوى التكفير الصادرة في صيف 1994، كما هي متداولة حتى اليوم (عصابة الردة) (الملحدون) أكثر من مجرد مصطلحات، ما زالت تعيش في وجدان اليمنيين الشماليين على اعتبار أن

الفتوى لم تُنقض حتى وإن استنكرها كبار علماء بلاد الحرمين آنذاك الشيخين عبد العزيز بن باز وابن عثيمين رحمهما الله، ووافقهما في الاستنكار الأزهر الشريف، غير أن ذلك الاستنكار لم يؤثر أو يغير من واقع الفتوى وتأثيرها.

وحين اندلعت الحرب في صيف العام 1994، غزا جهاديو الشمال اليمن الجنوبي، متسلحين بفتوى دينية تبرر قتل الكفار الاشتراكيين في الجنوب. وقد صدرت تلك الفتوى عن وزير العدل اليمني الشمالي عبد الوهاب الديلمي مدير بالذکر أن عبد الوهاب الديلمي، وزير العدل اليمني من 1994-1997م، قد شغل منصب مدير جامعة الإيمان التي أسسها الزنداني لعشر سنوات، وقد اشتهر عنه فتوى التحريض على قتل الجنوبيين في سنة 1994م عند اندلاع الحرب بين الشمال والجنوب؛ وهو مما يُثير سخط الجنوبيين على حزب الإصلاح إلى اليوم. (6) والداعية عبد المجيد الزنداني.



صورتان رقم (7) لمهندسي فتوى التكفير ضد شعب الجنوب الشيخ عبد الوهاب الديلمي والشيخ عبد المجيد الزنداني

وما زالت تلك الفتوى سارية المفعول الواردة في فتوى التكفير حتى اليوم (عصابة الردة) (الملحدون) أكثر من مجرد مصطلحات، ما زالت تعيش في وجدان اليمنيين الشماليين على اعتبار أن الفتوى لم تُنقض حتى وإن استنكرها كبار علماء بلاد الحرمين آنذاك الشيخين عبد العزيز بن باز وابن عثيمين رحمهما الله، ووافقهما في الاستنكار الأزهر الشريف، غير أن ذلك الاستنكار لم يؤثر أو يغير من واقع الفتوى وتأثيرها.

قاد هذا الجو الى حرب سنة 1994 التي شتتها الشمال على الجنوب، وانتهت بانتصار الطرف الشمالي وخروج الجنوبيين من معادلة الوحدة. وشارك الأحمر والزنداني بقوة في تلك الحرب، وكان للأخير دور بارز لأنه قاد الفصائل الجهادية من الأفغان العرب، التي مثلت طليعة المواجهات.

كافأه الرئيس صالح بمنحه كل الامتيازات ومنح الأرض والاستثمارات في سبيل دعم التنظيمات الإرهابية في الجنوب والصومال ودول افريقيا وعدد من البلدان العربية، وقد كان يعرف بجامعة الإيمان، هب الحقل الذي يزرع فيه تلك العقول التكفيرية التي نقلته الى مصاف فاعل الإرهاب الدولي، لكنها فتحت الأعين على دوره السياسي الجديد، الذي وضعه في المرمى الأميركي بوصفه أحد بارونات الإرهاب، لا بسبب علاقته السابقة مع بن لادن، بل لما كان للجامعة من دور على صعيد تأهيل أجيال جديدة بفكر سلفي متعصب ومعاد للغرب، وانكشف هذا الأمر جليا.

(6) ينظر : نص الفتوى في صحيفة الشورى العدد () الصادرة في عام وعدد من التسجيلات الصوتية

إن الحقائق تشير إلى تاريخ طويل ومعقد من الارتباط بين الجماعتين وجماعات متطرفة أخرى؛ مما يجعل حزب الإصلاح يلعب دورًا أساسيًا في زعزعة استقرار اليمن على مدى عقود من الزمن، الأمر الذي لا يثقل كاهل الشعب اليمني ويزيد النفور بين شمال اليمن وجنوبه فحسب؛ بل يقود كل الجهود الخارجية الرامية لحل الصراع في اليمن إلى طرق مسدودة.

وأحكموا قبضتهم عليها خلال هذه الفترة. وفي هذا السياق، استمر الجنوبيون في رؤية قوات «القاعدة» - التي تشكلت من عناصر من «الأفغان العرب» والمجندين المحليين - على أنهم ذراع حكومة صنعاء المستخدمين لتطبيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها تمامًا كما فعل «الأفغان العرب» خلال حرب العام 1994.

وبعد مرور عامين من حرب صيف 94م قاما طرفا الحرب المنتصرين بإجراء انتخابات برلمانية يمنية صورية في عام 1997 حيث جرت في 27 أبريل 1997. وفاز الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس علي عبد الله صالح فوزا ساحقا في الانتخابات.

وجاء في المرتبة الثانية حرب التجمع اليمني للإصلاح في المرتبة الثانية وهو شريخ صالح في السلطة والقتال ضد الجنوب، وفي تلك الانتخابات الصورية كان إقبال الناخبين %61.0 (7) من بين 16 مليون مواطن في اليمن سجل حوالي 4.6 مليون شخص في الانتخابات مع حوالي ربع منهم من النساء. ومع ذلك تلقى فقط حوالي 2.6 مليون شخص بطاقتهم الانتخابية (8)

حيث تنافس أكثر من 2,300 مرشحا من 10 حزبا على 301 مقعد في مجلس النواب اليمني . وكان معظم المرشحين المستقلين، إلا أن العديد من هؤلاء يحظون بدعم إما من المؤتمر الشعبي العام أو التجمع اليمني للإصلاح .

ومن ضمن الاستحقاقات التي حصلت عليها تلك الجماعات بعد أن كانت سندا وداعما وشريكا أساسيا في اجتياح واحتلال الجنوب والوكيل الحصري في توطين الارهاب فيه , تولى الكثير من قياداتها مناصب هامة في الدولة ونظام صنعاء, وصلت إلى حقائق وزارية ومراتب عليا في الجيش والأمن وجهاز الاستخبارات والجهاز القضائي الذي صدرت منه فتوى الجهاد على الجنوب من خلال عبد الوهاب الديلمي رئيس المحكمة العليا وكان في نفس الوقت رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح فرع تنظيم الاخوان في اليمن .

(7) 019924958 ISBN p304 ,I Volume ,handbook data A :Asia in Elections (2001) C ,Hartmann & F ,Grotz ,D ,Nohlen

(8) "fraud of claims amid victory proclaims party ruling s'Yemen" ، اكسبريس الهندية (صحيفة) ، 02 مايو 1997 ، مؤرشف من الأصل

في 11 ديسمبر 2019 ، اطلع عليه بتاريخ 10 يناير 2008 . {{استشهاد ويب}}: غير مسموح بالترميز المائل أو الغامق في: |ناشر= (مساعدة)



صورة رقم (8) توضيح الشيخ القبلي في أحد جلسات إلغاء قانون المرأة

إن الغايات والأهداف وحسب تقارير دولية أدى تمكن الجناح السياسي للجماعات الجهادية المتطرفة منها تنظيم القاعدة " حزب الإصلاح الإخواني " من الحصول على نفوذ عسكري وأمني وقضائي واسع وعميق ، الى عجز نظام صنعاء من الإيفاء بالمطالبات الدولية في التعامل الجاد والحاسم مع الإرهاب وتحجيم مخاطره ، وهو ما جعل التنظيم الإرهابي في اليمن قضية معقدة وشائكة ولا يمكن فرزه دون تنظيف هياكل السلطات الرسمية واجهزة الدولة من نفوذ جناحه السياسي حزب الإصلاح . تقرير أوربي نشره مركز الأبحاث الأوروبي "European Eye On Radicalization"، المختص بالدراسات الراديكالية، حول تطرف حزب الإصلاح الإخواني وإرهابه في اليمن والجنوب مؤكداً أن الإخوان المسلمين، والتنظيمات الإرهابية الأخرى يتبادلون الأفضة ذاتها بحسب ضرورات الزمان والمكان، لكنهم يجتمعون في كونهم وجهاً شريراً واحداً يحول دون مستقبل مشرق لليمن " اختراق القضاء لعبت المؤسسة القضائية في نظام صنعاء دوراً في جوانب التوجيه والإرشاد والتعبئة للجماعات الجهادية المتطرفة ، بل كانت اول أنشطة الافتاء الإرهابي من ذات المؤسسة ، ففتوى الجهاد على الجنوب في عام 1994 م كانت من قبل الزعيم الروحي لتنظيم الإخوان فرع اليمن ومن رئيس الهيئة العليا للتنظيم القاضي عبدالوهاب الديلمي الذي كان وقتها يشغل منصب رئيس المحكمة العليا .فضلاً عن تغيير القوانين في الجنوب، همشت الحكومة المركزية في صنعاء سكان الجنوب وغالبًا ما أهملت مؤسسات الدولة على غرار المدارس والطرق والمستشفيات في الجنوب. وقد كانت هاتان السياستان – أي إزالة الحماية القانونية تدريجيًا وإضعاف البنية التحتية للدولة – السبب في إحداث نقص في الخدمات والدعم وللمفارقة، أصبحت الجماعة الإرهابية التي ساعدت الحكومة المركزية على دعمها سببًا كي تستهدف هذه الحكومة الجنوب.

امتدت فعالية هذه التعبئة لاحقاً في وعي كثير من الإسلاميين الجهاديين الذين لم يتم إنكار "كفر" الاشتراكيين أمامهم من قبل شيوخهم، وهي تعبئة دينية متطرفة ومسكوت عنها، تتيح القتل وتقر الاغتيال وتصفية المختلف، وما زالت تتغذى على قواعد متشددة تتم رعايتها وتوظيفها رسمياً، وأبرزها "جامعة الإيمان".

وفي 7 من ديسمبر 2009م دخل اليمن خط المواجهة مع حيث نفذت عمليتين عسكريتين بعد أن تأكد للدول المكافحة للإرهاب أن النظام اليمني تعايش مع التنظيم حد الرعاية عقد من الزمن. لقد جرت العملية الأولى في قرية المعجلة في مديرية المحفد محافظة ابين ضد ما يسمى بمعسكر تدريبي للقاعدة بينما استهدفت العملية الثانية معسكر في مديرية أرحب شمال صنعاء ثم تلتها في تاريخ 24 ديسمبر عملية عسكرية في قرية رفض بمديرية

رصد ايبين وفي العام نفسه تم تغيير اسم القاعدة الى قاعدة الجهاد في جزيرة العرب.

بعد أحداث 11 أيلول، حين ألقى الأميركيون القبض على «قاعدي» أميركي في أفغانستان، تبين أنه تأهل فكراً في جامعة الإيمان، وهنا شرع الأميركيون بفتح ملف الزنداني.

قفز الزنداني من مركب الرئيس صالح حين أدرك أنه بدأ يغرق، ووجد نفسه يقف على أرض يابسة مع التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي) وقبيلة «حاشد»، وحبك مع اللواء علي محسن الأحمر يوم أول من أمس خيوط مسرحية انتقال جزء من المؤسسة العسكرية الى صفوف المعتصمين، الذين يرفعون شعار «الشعب يريد محاكمة السفاح».



صورة رقم (9) تجمع قيادات حزب الإصلاح اليمني للإصلاح اثناء اغتيال جار الله عمر

لقد شكل اغتيال جار الله عمر حدثاً على يد ثانيا متطرف. ولكن هذا الفعل الدموي لم يكن معزولاً ضمن دافعه الجهادي فقط، ولم يحدث أن اقتنع أحد ببراءة الأمر من الامتداد الأمني فيه، وإن كان يمكن التأكيد مرة أخرى على كون التعبئة الدينية الحماسية التي نهض بها سابقاً حزب الإصلاح ضد الاشتراكيين، والتي تكررت عقب الحرب أيضاً وامتدت حتى الآن عبر رموز إسلاميين (مثل الزنداني، والذارحي، والتاج، والذهب وغيرهم) على المثقفين والصحفيين والنخب الليبرالية الجديدة في اليمن، برعاية رسمية وأمنية ضمنية، أسهمت بشكل كامل في هذه الواقعة الدموية التي ذهب ضحيتها جار الله، على الرغم من أنها أتت متأخرة قياساً لفترة الذروة في اغتالات ما بعد الوحدة التي حدثت بين عامي 1992 و1993. ويمكن بالتأكيد لهذه التعبئة وللتحريض الديني المستمرين أن يستخدموا لاحقاً في تسويق أي قتل واغتيال، ما دام جذرها المتطرف يتلقى تغذية مستمرة.

إن علاقة الإسلاميين بالعنف العام في اليمن متينة تماماً، وهي قائمة منذ تشكلهم كقوة سياسية رئيسية في البلاد تعتمد أيديولوجيتها على وجود نقيض مستمر، "علماني"، وتتعرف على كينونتها بإنكاره كلياً وتكرر أشكال التعبئة الدينية الآن، مضافاً لها أبعاد طائفية في إطار الحرب الحالية المستعرة في اليمن، ضمن تعريفات استثنائية متبادلة تمهد للتصفية. فكلّ الجماعات الإسلامية تركز لها بسهولة، مثل الإخوان والسلفيين والحوثيين، علاوة على المتطرفين الصريحين في القاعدة وداعش. وهناك حوادث اغتيال متعددة في عدن ضد

كوادر أمنية لكونها في التعريف الجهادي "مرتدة"

تلقي الناس وفاة الكثير من الشخصيات العامة القوية التي صنفت بالاستقلالية السياسية في علاقتها بالسلطة، أو عملت في إطار قوي على معارضة سياستها، بكونها تصفية من نوع ما، وإن لم تأخذ شكل الاغتيال العلني، إلا أن التقدير كان دوماً ينسب الحوادث المرورية مثلاً إلى مؤامرة من نوع ما، واعتبارها عملاً مقصوداً على الأرجح، (مثل تلك الحادثة التي أودت بحياة اللواء يحيى المتوكل، والحوادث التي أودت بأخرين)، ويرى في أزمة صحية طارئة تؤدي بحياة فرد بكونها تسميماً مثلاً، حيث تمّ تلقي الوفاة المفاجئة للصحافي والبرلماني عبد الحبيب سالم في هذا السياق، وصولاً إلى الوفاة المفاجئة أيضاً للصحافي الاستقصائي البارز محمد عبده العبسي، ليتمد الحديث عن الاغتيال باستمرار على شائكة شائعات وظنون تترافق مع أيّ حادثة تؤدي لوفاة أحد هذه الشخصيات العامة.

المناخ العام في اليمن لم يستبعد الاغتيال أبداً، بل هو يرجحه باستمرار ويستند في ذلك إلى الحقائق والظنون، باعتبار أنّ صيغة السياسة في البلد ما زالت تستمد أدواتها من الذهنية القديمة نفسها، ذات الهوى الأمني والخيارات العنيفة، التي أدارت البلد باستمرار.

« المبحث السابع »»

تشكيل الحركات الإرهابية في اليمن وجزيرة العرب.

الاعلان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

لقد تشكل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، في أوائل عام 1999، إثر اندماج فرعي التنظيم في اليمن والسعودية، وهي الفترة التي شهدت بداية ظهور حركة الإحياء الحركية الزيدية كحركة اسلامية بديل لتلك التنظيمات الإرهابية المتشددة والتي تحولت فيما بعد إلى ما بات يعرف اليوم بميليشيا الحوثى (أنصار الله)، التي تمثل المعادل الشيعي الموضوعي للقاعدة من حيث المنطلقات والسلوك والنشاط والغايات، مع اختلاف واضح من الناحية العقائدية ومن جهة التصور لشكل الدولة التي يتطلع إليها كلا التنظيمين الإرهابيين.



صورة رقم (10) توضع زعماء تنظيم القاعدة بجزيرة العرب

لقد ظهر هذا المسمى، لم يكن يعني سوى خلق فضاء جغرافي ومنتفس للاحتقان الشديد الذي شهدته المملكة إبان تلك الفترة نتيجة تنامي حجم القاعدة وتنامي أنشطته الإرهابية في أراضيها.

ولهذا شهدنا ما يشبه النزوح للعناصر الإرهابية من المملكة إلى اليمن، هرباً من الملاحقات الأمنية التي ازدادت بشكل كبير ونجحت في احتواء تنظيم القاعدة في المملكة.

كان هناك على ما يبدو ما يشبه المخطط من جانب أجهزة المخابرات السعودية، بأن تصبح اليمن هي الملاذ لیتسنى لها خوض معركة قليلة الكلفة ضد القاعدة في الأراضي اليمنية، وقد نجح هذا المخطط بشكل كبير، حيث تمكنت المملكة من قتل عدد كبير من أعضاء التنظيم السعوديين في الأراضي اليمنية..

وقد حصلت اول عملية رسمية لتنظيم القاعدة في اليمن عبر الهجوم على المدمرة الامريكية (يو اس اس كول) في الثاني عشر من تشرين الاول أكتوبر 2000م، وهو ما جعل التنظيم يبرز مجدداً في اليمن مع اكتمال العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد رحلة الشتات الطويلة ليتصدر المشهد والأحداث الدولية ويضع القوى الكبرى أمام تحدي فتح جبهة جديدة في الحرب ضد الإرهاب .



صورة رقم (11) توضح تفجير المدمرة الامريكية يو أس اس كول في عدن

لقد تأثر المشروع السياسي للقاعدة بالمتاح الذي وفرته الانتهازية السياسية الداخلية، والذي تجلى في مسيرة نظام صنعاء حين اعتقد أن بقاء القاعدة يعد ضروريا لاستمرار الشراكة مع واشنطن، ولإبقاء ورقته مقبولة لدى القوة العظمى الأولى في العالم. وتجلى ذلك من خلال التعاون المشترك بين النظام وقيادات القاعدة في أكثر من موقف. نحو إفساح المجال لأخطر 23 قيادياً مطلوباً على ذمة قضايا إرهابية بالانسحاب من سجن الأمن السياسي الحصين في قلب العاصمة صنعاء ومن من هؤلاء ناصر الوحيشي الذي تزعم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب..

الزنداني يحذر من التدخل ضد تنظيم القاعدة في اليمن

حذر رجل دين بارز في اليمن، الشيخ عبد المجيد الزنداني، من أن أي تدخل أمريكي في البلاد ضد تنظيم القاعدة سيكون بمثابة احتلال عسكري. وقال الزنداني خلال مؤتمر صحفي إن اليمنيين لن يقبلوا ما وصفه بأنه استعمار جديد. لكن الزنداني الذي تهمه الولايات المتحدة بتمويل الإرهاب قال إن لدى السلطات اليمنية الحق في مطاردة عناصر تنظيم القاعدة طالما أنها تلتزم بدستور البلاد.

وقال الزنداني «نرفض الاحتلال العسكري لبلادنا ولا نقبل عودة الاستعمار مرة ثانية» في إشارة إلى إمكان تدخل واشنطن عسكرياً لدعم جهود مكافحة تنظيم القاعدة، واعتبر أن التعاون مع الولايات المتحدة واحتمال التدخل الأمريكي ولو كان محدوداً لمحاربة القاعدة في اليمن «تحكمه الاتفاقات، وهذه الاتفاقات ينبغي عرضها على البرلمان للموافقة». وقال «لو وافق مجلس النواب على احتلال اليمن، سينتفض الشعب ضد البرلمان».

وأضاف الزنداني أن «الحشود العسكرية الأمريكية والاطلسية الموجودة على سواحلنا لا تتناسب مع مطاردة القرصنة» في إشارة إلى قوات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن. وذكر أن الصحافة الغربية أشارت إلى أن «هذه الاساطيل والحشود هي لحماية مصادر النفط».

وأكد الزنداني معارضته بشدة للمؤتمر الدولي حول اليمن الذي سيعقد في لندن في 28 يناير / كانون الثاني.

وقال ان الداعين للمؤتمر «برون ان الحكومة اليمنية فاشلة»

ودعا رجل الدين اليمني «ابناء اليمن الى ان ينتهبوا حكاما ومحكومين قبل ان تفرض عليهم الوصاية». ونفى الزنداني اي علاقة مباشرة له برجل الدين اليمني انور العولقي الذي قد يكون مرتبطا بالهجوم الفاشل على الطائرة الاميركية يوم عيد الميلاد وباطلاق النار في قاعدة فورت هود الاميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي والذي خلف 13 قتيلًا و42 جريحًا.

ويُعتقد ان العولقي الذي عمل في مؤسسة خيرية تابعة للزنداني في الولايات المتحدة موجود في جبال محافظة شبوة شرق صنعاء. وكذلك جدد الزنداني تمسكه «بفتوى الجهاد ضد اسرائيل»، وقال «ما دامت اسرائيل تحتل بلاد العرب وتقتل المسلمين ... من واجهم ان يدافعوا عن أنفسهم».

أحداث 11 سبتمبر 2011م

بدأت الحركات الاسلامية تظهر على السطح وكان التنظيمات الارهابية في اليمن المنطوية تحت عباءة النظام السياسي أحد تلك التنظيمات الدولية ففي هذه المرحلة واصلت نشاطها كحركة جهادية ذات أهداف عقائدية وأخرى سياسية، واعتمدها اسلوباً تكتيكياً وهو توجيه ضربات خاطفة لمصالح الدول العربية والغربية، إلى أن تموضع في مساحات ارتأى أن بوسعه أن يقيم فيه إمارات نموذجية تتأسس على نهج الخلافة.



صورة رقم (12) توضح هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2011

لقد بدأ القاعدة بالظهور تحت مسمى "أنصار الشريعة"، منذ أواخر عام 2010 على وجه التقريب، وهذه التسمية تشير إلى بداية توجه القاعدة نحو تطبيق النموذج الإسلامي للدولة، من خلال تبني فكرة تأسيس إمارة في أبين وشبوة.

وحدث ذلك في مارس من عام 2011 أي بعد مرور فترة بسيطة على اندلاع ثورة الحادي عشر من فبراير/ شباط من نفس العام عندما توفرت للتنظيم أهم فرصة لتجريب مشروعه السياسي عبر قيام إمارة، وهي مرحلة تسبق الإعلان عن الخلافة، الذي بلغه داعش ورفضت القاعدة التعامل معه رغم التشابه الكبير في المنطلقات بين التنظيمين الارهابيين.

(9) https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/01/100111_zindani_yemen

وعاد وكرر التجربة نفسها في إبريل من عام 2015 أي بعيد فترة قليلة من بدء تدخل التحالف العربي على خط الأزمة في اليمن. وفي الحالتين شكل ذلك أحد المظاهر الصارخة للتوظيف السياسي للقاعدة وللتنظيمات المتشددة، والتوظيف حدث في حالي إمارة أبين وإمارة المكلا.

لم يكن ليتسنى لتنظيم القاعدة بلوغ هذه المرحلة لولا أنه استغل الثغرة التي وفرها قطبي نظام صنعاء لهذا التنظيم، إلى حد التمكين بالدعم المباشر بالسلاح وبالتواطؤ وبالتضحية أحياناً بالوحدات العسكرية والأمنية وبالشرف العسكري والأمانة، وغيرها من القيم التي يتأسس عليها قوام المجتمع والدولة الصالحة.

ولقد تأثر المشروع السياسي للقاعدة بالمتاح الذي وفرته الانتهازية السياسية الداخلية، والذي تجلى في مسيرة نظام صنعاء حين اعتقد أن بقاء القاعدة يعد ضروريا لاستمرار الشراكة مع واشنطن، ولإبقاء ورقته مقبولة لدى القوة العظمى الأولى في العالم.

وتجلى ذلك من خلال التعاون المشترك بين النظام وقيادات القاعدة في أكثر من موقف نحو إفساح المجال لأخطر (23) قيادياً مطلوباً على ذمة قضايا إرهابية بالانسحاب من سجن الأمن السياسي الحصين في قلب العاصمة صنعاء ومن بين هؤلاء ناصر الوحيشي الذي تزعم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.



هذا يدفعنا إلى تتبع الرابط الوثيق بين الحرب الأمريكية على الإرهاب في اليمن، وبين الانتهازية السياسية التي اتبعتها رؤساء وزعماء القوى اليمنية الرئيس السابق صالح ومن ثم الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، وحاليا قيادات الحركة الحوثية فجميعهم يدعو محاربة الارهاب وهذا يعني أن الظاهرة الإرهابية تحركها أجندات سياسية بالأساس، ولم تكن لتزدهر هذه الظاهرة لولا وجود أطراف لديها الاستعداد دائماً لهذا النوع من التوظيف السياسي لجماعات العنف.

لقد سقطت وسلمت عدد من المعسكرات والمواقع العسكرية المدججة بالسلام الثقيل والتوسط في كل من ابين لحج وشبوه والمكلا بيدي تلك التنظيمات الارهابية وهذا الدعم مكن القاعدة من تأسيس سلطة ميدانية، معبراً عنها بنموذج الإمارات الإسلامية التي أقامها التنظيم في عدد من محافظات الجنوب على وجه التحديد، بل أن القاعدة تعامل مع اليمن باعتباره دولة إسلامية، وتعامل مع محافظاته باعتبارها ولايات تابعة له.

ومن هنا يمكن القول: إن المشروع السياسي للقاعدة كُبر وترسَّخ بقدر الفرص التي منحتها الانتهازية السياسية للمستفيد من هذا التنظيم وهو قوى نظام صنعاء بكل أطيافها العسكرية والسياسية والقبيلية والدينية

السلطة القضائية ومناصرة الإرهاب

لقد تربى الهتار في المدرسة الإخوانية حد وصفه ومع مرشدها عبده محمد المخلافي وهو المقرب من التنظيمات المتطرفة المنفرعة من جماعة الإخوان والتي قبلت ان يكون وسيط بينهما وبين حكومات صنعاء عدة مرات بكونه رئيس للجنة "المناصحة" التي وجدت لإرجاع الشباب المنتمين الى تنظيم القاعدة عن افكارهم الا انها حد قول خبراء بالشأن لم ترجع أحد منهم وان من كان لها دور في اخراجه من السجن عاد للعمل الإرهابي.

صرح الهتار في إحدى حواراته مع قناة روسيا اليوم بأن الحوار مع قيادات التنظيمات الإرهابية في اليمن بداية كان مع المعتقلين الذين كانوا لدى الأجهزة الأمنية، حيث دعا فخامة الرئيس مجموعة من العلماء في اليمن لاجتماع خاص عُقد برئاسته وبحضور كبار مسؤولي الدولة، وطرح الرئيس مشكلة أولئك الشباب. قال: لدينا معتقلون لم يرتكبوا جنایات تُوجب حبسهم، لكننا لو تركناهم وشأنهم لألحقوا بأنفسهم وبالوطن أضراراً بالغة، وهم مصرون على رأيهم، ولم تستطع أجهزة الأمن إقناعهم بالعدول عن تلك الآراء، ولا بُد من الحوار معهم. في ذلك الاجتماع أقرّ مبدأ الأخذ بمنهج الحوار كمرتكز أساسي في سياسة الدولة لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى الإجراءات الأمنية والاقتصادية، والتدابير التي تقتضيها ضرورة التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب.

لقد ظل الجهاز القضائي اليمني بمختلف هياكله ومستوياته متأثراً بسيطرة حزب الإصلاح الإخواني - الجناح السياسي للجماعات المتطرفة - وتكرر تماهيه مع العناصر الإرهابية بقرارات سياسية تقف خلفها شخصيات إخوانية نافذة في الدولة منها في الجهاز القضائي كالقاضي حمود الهتار الذي استغل تجربة المملكة العربية السعودية في اجراء برامج حوار وتأهيل مع العناصر المتطرفة وفق استراتيجية حققت نجاحات فعلية، على عكس المناصحة والحوار الذي إداره الهتار مع العناصر الإرهابية في سجون صنعاء منذ 2006م إذ كان مختلف تماماً في الأهداف المتوخاة بدليل نتائجه التي كان أبرزها اطلاق وفرار العشرات من أخطر العناصر الإرهابية حيث أن ذات الحوار الذي تم اتباعه في 2006، .

قد تولى الهتار إدارة الحوار مع العناصر الإرهابية وعمل مساعدتهم في الإفلات من العقاب، حيث أطلق بموجبه أكثر من 314 عنصراً من المعتقلين على خلفية انتمائهم لتنظيم القاعدة الارهاب باشروا فور خروجهم من السجن، في استقطاب وتجنيد الشباب إلى تنظيم القاعدة، بدليل أن كل الأعمال الإرهابية في تلك الفترة نفذها عناصر إرهابية التحقت بالقاعدة عقب عام 2006. وهو العام نفسه الذي تولى فيه الهتار حوار المناصحة مع العناصر الإرهابية وقعت عملية الهروب الكبير والمرعب لـ 23 من أخطر عناصر تنظيم القاعدة، كان من بين هؤلاء السكرتير السابق لأسامة بن لادن، ناصر الوحيشي، الذي سيصبح لاحقاً الزعيم المؤسس لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي نشأ رسمياً في يناير/ كانون الثاني 2009

إن هذا الفرار لم يكن حدثاً مجرداً من استراتيجية جماعة الإخوان في اليمن اثناء صراعها مع نظام عفاش في الانتخابات وموقفها من المملكة العربية السعودية، استراتيجية تحريك اجنحتها الارهابية في المنطقة وتأطيرها في قيادة واحدة وللحيلولة دون اختراقها من قبل الاجهزة الاستخباراتية، وتطلب ذلك ومن خلال مناصحة حمود الهتار وبتسهيل من رئيس جهاز الامن السياسي الإخواني غالب القمش تمكين فرار ناصر الوحيشي ليقوم بمهمة توحيد فرعي التنظيم في اليمن والسعودية. عقب عملية الفرار لأخطر العناصر الإرهابية من سجن الامن السياسي بصنعاء استؤنفت الهجمات على أهداف اجنبية، بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي وقع في مأرب عام 2007 وأسفر عن مقتل ثمانية سياح إسبان، والهجوم الذي وقع على السفارة الأمريكية بصنعاء عام 2008، ولكن الاستهداف الفاشل لرحلة خطوط نورث ويست الجوية رقم (253) عشية عيد ميلاد لعام 2009، هو الذي عزز الاهتمام بالقاعدة باليمن في أوساط المخابرات وأجهزة الأمن الغربية بوصفها أخطر فرع من فروع القاعدة. لقد حُكم على النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، بالسجن مدى الحياة بتهمة الشروع في تلك العملية، وقد

اعترف للمحققين أن القاعدة دربتة في اليمن وأمرته بمهاجمة أهداف أمريكية انتقاماً لقتل عناصرها في البلاد، ولم تقوم السلطات اليمنية بمحاكمة الهتار ولا رئيس جهاز الامن السياسي الذين ينتميان لجماعة الاخوان وضلوعهما في عملية فرار العناصر الارهابية في أغسطس (آب) 2014 م وعقب انفراد جماعة الاخوان في الحكم وصعود القاضي حمود الهتار وزيرا للأوقاف توعد ناصر الوحيشي زعيم تنظيم القاعدة ، بتحرير أنصاره من العناصر الارهابية المعتقلين في سجون صنعاء. وقد فر هو نفسه من سجن في صنعاء في فبراير (شباط) 2006 مع 22 عضواً آخر في التنظيم الإرهابي كنتيجة لحوار القاضي الهتار مع تلك العناصر في تلك الفترة.

ولم يمض من الوقت الكثير حتى أعلنت وزارة الداخلية اليمنية في بيان نشرته وكالة الأنباء سبأ، أن 29 سجيناً، من المدانين في قضايا إرهابية وجنائية مختلفة ومن أخطر العناصر الارهابية، تمكنوا من الفرار عبر فتحة أحدثها انفجار سيارة مفخخة في سور السجن" وتلى ذلك ذلك تسليم حزم موت الساحل لتنظيم القاعدة.

لم يتوقف الهتار عن تلك التجربة التي اعطته مكانة كبيرة في تنظيم الاخوان اكثر من ذي قبل ، بل واصل في المطالبة بحوار ومناصحة عناصر تنظيم القاعدة على طريقتة السابقة لتحقيق النتائج ذاتها ، ففي برنامج حوارى على قناة "ازال" اليمنية قال ان لجوء الحكومة إلى استخدام القوة في مواجهة عناصر القاعدة ادى إلى استخدام عناصر هذه الجماعة للقوة في المقابل . وتطرق "الهتار" إلى خطاب اخير للرئيس هادي" والذي قال فيه ان 70% من عناصر التنظيم في اليمن من خارجها داعياً "هادي" إلى محاوره الـ 30% من أعضاء التنظيم الذين هم "يمينيون". وفي حوار سابق تحدث الهتار فيه حول تجربة ما اسماه بالحوار ومناصحة مع أعضاء من تنظيم القاعدة خلال السنوات الماضية قائلاً: إنه يتوجب على الرئيس "عبدربه منصور هادي" ان يبدأ بالحوار مع أعضاء تنظيم القاعدة مؤكداً أن محاولات اجتثاث هذا التنظيم عبر القوة المسلحة لا يمكن لها ان تنجح.

ومؤخراً استغل الهتار تعيينه رئيساً للجنة القانونية لوضع تشريعاً يشرعن ما دأب عليه في تعزيز اواصر علاقته وعلاقة الاخوان بالعناصر المتطرفة وقطع الطريق امام خيار مكافحة الارهاب بالخيار العسكري الذي اثبتت القوات المسلحة الجنوبية نجاحته.

في مسودة القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي تعمد الهتار وضع فقرة تنص على اعتماد الحوار والمناصحة مع العناصر الارهابية ولعل تلك الفقرة واحدة من أخطر حشوات التفخيخ لذات المسودة الهتارية الاخوانية.

مما سبق تبين أن القضاء والسلطات اليمنية تساهلت وتماهت كثيراً مع العناصر الإرهابية، وظهر هذا التساهل والتماهي في الإفراج عن العناصر الارهابية وإخضاعهم لبرامج المناصحة التي كان يديرها القاضي حمود الهتار (وزير الأوقاف في حكومة باسندوة) ورئيس المحكمة العليا في قتنا الحالي، هذه المناصحة وفقاً لنتائجها كانت تهدف إلى دعم الإرهاب وتمكينه أكثر من ذي قبل، بدلاً من إخضاع المنتهين إليه للعقوبات الجنائية التي ينص عليها القانون.



« المبحث السابع »»

قيادة الإرهاب في اليمن والمحاکمات الدولية

عبدالمجيد الزنداني المطلوب الأبرز على قوائم الإرهاب

لم تمض سوى أيام قليلة على لقاء جمع رجل الدين الإخواني المتطرف عبدالمجيد الزنداني، والمفتي العام لتنظيم القاعدة في جزيرة العربي، مع المتحدث باسم الحركة الأفغانية ذبيح الله، حتى أعيد الحديث عن علاقته بتفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول، والتي تؤكد تحقيقات ان الزاني يعد المدبر والمنسق واختار عنصرين من الذين نفذوا العملية في ميناء عدن العام 2000م.

وقالت شبكات اخبارية اقليمية إن الشيخ عبدالمجيد الزنداني، التقى بالمتحدث الرسمي باسم «حركة طالبان» في أفغانستان ذبيح الله مجاهد والوفد المرافق له في تركيا.

وذكر المتحدث الرسمي باسم «حركة طالبان» ذبيح الله مجاهد، على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، أنه عقد لقاءً مهمًا مع من أسماه «عالم الإسلام ومقاتله» الشيخ الزنداني، في مقر إقامته بتركيا، للاطلاع على الوضع في أفغانستان.

وقال مجاهد إن الزنداني شدد على أهمية «الالتزام بالشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة» في أفغانستان، دون الإفصاح عن مزيد من التفاصيل حول اللقاء10ء

وأكد محمد عبدالمجيد الزنداني، نجل الداعية الارهابي في تغريدة على حسابه بتويتر، أن «الناطق الرسمي لحكومة الإمارة الإسلامية في أفغانستان ذبيح الله مجاهد في زيارة خاصة له اليوم للشيخ عبدالمجيد الزنداني بمقر إقامته في إسطنبول».

ويعدّ الشيخ الزنداني أحد مؤسسي حزب التجمع اليمني للإصلاح (إخوان مسلمون) وسبق له أن لعب دورًا بارزًا في تكوين «حركة الأفغان العرب» خلال فترة الثمانينيات للمشاركة في «الجهاد» ضد الاتحاد السوفيتي (11)



صورة رقم (13) تجمع الزنداني بزعماء طالبان في تركيا

(10) رجل الدين الإخواني عبدالمجيد الزنداني يلتقي بوفد من حركة طالبان الأفغانية في تركيا - صحيفة 4 مايو المحلية

(11) عبدالمجيد الزنداني متورط في عملية الهجوم على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» - إرم نيوز

وصنفت الولايات المتحدة الأمريكية الشيخ اليمني عبدالمجيد الزنداني، في العام 2004، كـ«إرهابي»، وفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية، التي قالت إن لديها أدلة على تورطه في عملية الهجوم على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول»، قبالة سواحل عدن، عام 2000

وعلق الناشط السياسي محمد النود، في تغريدة على تويتر، بقوله: «وفد طالبان في زيارة للأب المؤسس عبد المجيد الزنداني في تركيا، وتبادل الآراء حول تطوير تجربة نموذج الحكم الطالباني لدى إخوان اليمن» وترى الناشطة اليمنية أروى الشميري، في تغريدها، أن «شركاء الخلافة الإسلامية يجددون الشراكة. طبعاً كلكم تعرفون منهم وما هي أعمالهم. الزنداني شكله منتظر اللحظة المناسبة لتطبيق السيناريو حق طالبان باليمن»

ويواجه حزب الإصلاح اليمني اتهامات تشير إلى تورطه في عمليات تخادم مع التنظيمات الإرهابية في المناطق المحررة من ميليشيات الحوثيين، توسعت عقب الإطاحة بنائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر، وتقليص نفوذ الحزب لدى الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً في اليمن.

الصحافة الأمريكية والحديث عن المدمرة الأمريكية مجدداً

اعادت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية الحديث عن قضية المدمرة الأمريكية يو إس إس كول مجدداً، وذلك في اعقاب نشرها تفاصيل جلسة استماع عقدت هذا الأسبوع (12)، وصف فيها عميل متقاعد من مكتب التحقيقات الفيدرالي ما قاله ثلاثة شهود عيان يمينيين للمحققين قبل 20 عاماً بعد الهجوم الانتحاري على السفينة الحربية التابعة للبحرية، بعد أكثر من عقدين من هجوم لتنظيم القاعدة أسفر عن مقتل 17 بحاراً أمريكياً وجرح العشرات في ميناء عدن، في 12 أكتوبر/ تشرين الأول العام 2000م

ويو.إس.إس.إس كول (بالإنجليزية: USS Cole) هي مدمرة أمريكية دخلت الخدمة في البحرية عام 1996، تعرضت لهجوم في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2000 في ميناء عدن. مما أدى إلى مقتل 17 من أفراد طاقمها وجرح 39. وقد أعلن تنظيم القاعدة في ما بعد مسؤوليته عن الحادث.

في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 رفض نظام علي عبدالله صالح وحلفاؤه الإخوان المسلمين هبوط طائرات عمودية أمريكية في مطار عاصمة الجنوب عدن، وعقبها بخمسة أيام منع النظام هبوط مروحية عسكرية أمريكية من الهبوط، وجاء المنع بعد أن أصدر نظام صنعاء إنذاراً للطائرات الحربية الأمريكية بعدم دخول أجوائه لأنها ستكون أهدافاً معادية بعد قيام إحدى المروحيات بالتحليق قرب الشواطئ ومحاولاتها الهبوط في أحد المطارات (13)

وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول العام 2005 قال الرئيس اليمني السابق الذي كان يدافع عن الإسلاميين اليمنيين كعرفان منه على مشاركتهم في القتال الى جانب قواته في الحرب على الجنوب، إن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تنوي احتلال عاصمة الجنوب عدن، إثر استهداف مدمرتها «يو أس أس كول» الأمريكية، إلا أنه تم منعها بالوسائل الدبلوماسية.

[Guantánamo Judge Weighing Hearsay Statements in U.S.S. Cole Bombing Case\[3\] \[2\] \[1\] \(12\)](#)

[- The New York Times](#)

[\(13\) اليمن يمنع هبوط ثاني مروحية أمريكية، اعتقال 4 في عدن لصلتهم بانفجار كول – صحيفة البيان الإماراتية](#)

واعتقلت السلطات الأمنية في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2000م، أربعة من الإسلاميين، وقالت السلطات حينها انها قامت باستجواب مسئولين حكوميين في إدارة السجل المدني التي أصدرت منها البطاقة الشخصية لأحد منفذي الهجوم، وآخرين في إدارة ميناء عدن الذي تسلم رسالة من سفارة الولايات المتحدة بصنعاء تبلغهم بموعد وصول المدمرة ودخولها الميناء وهي معلومات أعتقد الجانب الأمريكي انها قد استخدمت من قبل الجماعة التي نفذت الهجوم.

ورفض نظام علي عبدالله صالح، تسليم الاسلاميين او حضور المحققين الأمريكيين جلسات استجواب المشتبه بهم، وقالت الولايات المتحدة الأمريكية إنه تم رصد مكالمات هاتفية بين المعتقلين الأربعة الجدد وعناصر إسلامية داخل اليمن وخارجه وهو الأساس الذي بني عليه هذا الاعتقاد.

وكان علي عبدالله صالح الذي كان قد نجح قبل نحو ست سنوات من السيطرة على الجنوب عسكريا واحتلاله بالتحالف مع الاخوان المسلمين في اليمن وتنظيم القاعدة، الذين اعيد تنظيمهم في حزب التجمع اليمني للإصلاح. وبينت معلومات - جمعتها صحيفة اليوم الثامن - إن نظام علي عبدالله صالح رفض تسليم متورطين في الهجوم على المدمرة، إلى السلطات الامريكية لأنه كان على تحالف وثيق بالإسلاميين الذين ساعدوه في اقصاء شريك الوحدة، الرئيس الجنوبي علي سالم البيض، وشاركوا في الحرب بالقتال ناهيك عن شرعنة الحرب بفتاوى التكفير الشهيرة التي اجازت للمجاهدين العرب اجتياح الجنوب وقتل اهله بدعوى انهم ماركسيون وشيوعيون. ومن أبرز قادة الإخوان الذين رفض علي عبدالله صالح تسليمهم إلى الإدارة الأمريكية، رجل الدين الإخواني المتطرف عبدالمجيد الزنداني، الذي يعد العقل المدبر للهجوم على المدمرة الأمريكية يو اس اس كول.

الزنداني صانع الإرهاب في حماية نظام صالح

واعترف علي عبدالله صالح، عقب الإطاحة به من السلطة من قبل الاخوان، بان تحالفه معهم كان بهدف تصفية الحزب الاشتراكي اليمني - شريك اتفاقية الوحدة- وانه مول الاخوان لإنشاء جامعات ومعاهد، من بينها جامعة الإيمان التي كان يملكها رجل الدين الإخواني عبدالمجيد الزنداني وبين تحقيقات صحافية ان الكثير من الإرهابيين والانتحاريين بمن فيهم منفذي الهجوم على المدمرة الأمريكية تلقوا محاضرات من قبل عبدالمجيد الزنداني ومن أبرز تلاميذ الزنداني، سعيد كواشي وهو أحد المنفذين لحادثة الهجوم على صحيفة شارلي إبدو في 7 يناير/ كانون الثاني، العام 2015 رفقة شقيقه الأصغر شريف كواشي، والذي زار اليمن وتلقى دروسا على يد الزنداني في العام 2009م.

وعاد كواشي مرة أخرى الى اليمن وكان يتجول في الكثير من المدني ويلتقي بزعيم القاعدة الراحل أنور العولقي، لكن ظل الاتهامات تشير الى الزنداني الذي كان يوفر له ملاذات أمنة من بينها الإقامة في صنعاء ودراسة اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية

وتشير تقارير فرنسية إلى أن النيجيري عمر فاروق عبد المطلب الذي حاول تفجير طائرة نورث آير لاين 253 المتجهة من أمستردام (هولندا) إلى ديترويت، ميشيغان (الولايات المتحدة الأمريكية) في يوم عيد الميلاد 25 ديسمبر/ كانون الأول، العام 2009، قد تلقى دروس هو الآخر الى جانب سعيد كواشي على يد رجل الدين الإخواني عبدالمجيد الزنداني

وقد وجهت إلي عمر فاروق عبدالمطلب تهمةين وهما وضع متفجرات علي طائرة مدنية ومحاولة تفجير طائرة، وذلك من قبل محكمة شرق ميتشجن في 26 ديسمبر 2009، وقد أضيفت تهمة أخرى من قبل هيئة المحلفين وهي محاولة قتل 289 شخص هم مجموع من كان على متن الطائرة، ومحاولة استخدام سلاح دمار شامل. وأولى

جلسات محاكمته في 8 يناير 2010

وأشارت التقارير الى انه في أغسطس / آب 2009م، ابلغ فاروق عائلته بأنه لن يستمر في دراسة اللغة العربية في معهد صنعاء للغة العربية، لكنه سيبقى في اليمن إلى حين، وقد أفادت عائلته انها شعرت بالقلق حيال الاتصال الذي تلقتة من نجله الذي ذهب الى الدراسة، كأفريقي وحيد من ضمن 70 اجنبيا قدموا إلى اليمن لدراسة اللغة العربية.

عبدالمجيد الزنداني والمدمرة الأمريكية يو اس اس كول

قالت تحقيقات لموقع ea.24 إن عبدالمجيد الزنداني لعب دور المنسق واختار اثنين من المنفذين لعملية التفجير، لكنه حظي بحماية من نظام علي عبدالله صالح، تقول صحيفة الرياض السعودية إن قضية الشيخ عبد المجيد الزنداني والذي يعتبر من أبرز الإسلاميين في اليمن ورئيس جامعة الايمان بصنعاء ظلت تمثل ازعاجا متواصلا للعلاقات اليمنية / الأمريكية.

وقال مركز الأبحاث الأوروبي "European Eye On Radicalization"، إن الزنداني أسس المعاهد العلمية في الستينيات والسبعينيات، قام أيضا بتأسيس جامعة الإيمان في صنعاء مطلع التسعينيات، وقد تم الاشتباه في كثير من طلاب هذه الجامعة أو اعتقالهم على خلفية أنشطة إرهابية، على سبيل المثال، تلقى الأمريكي المسلم جون ووكر ليند دروسا في جامعة الإيمان في نهاية التسعينيات، قبل أن يلقي عليه القبض في أفغانستان كمقاتل إلى جانب طالبان 14

وأشار إلى أن عبد الوهاب الديلمي، الذي شغل منصب مدير جامعة الإيمان التي أسسها الزنداني لعشر سنوات، قد اشتهر عنه فتوى التحريض على قتل الجنوبيين في سنة 1994 وهو مما يثير سخط الجنوبيين على حزب الإصلاح إلى اليوم

ويرى المعهد أن حزب الإصلاح، لا يلعب دوره ككيان سياسي أو تجمع لمصالح قبلية محلية فحسب، بل ينخرط عالميا في أنشطة خيرية مشبوهة، ففي العام 2004 مثلا، اتهم المدعون العامون الفيدراليون في نيويورك فرع الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة بالعمل كواجهة لتنظيم القاعدة والجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية ترتبط بعلاقات مع الزنداني، كما أن أنور العولقي، أحد قياديي القاعدة البارزين، شغل منصب نائب رئيس المنظمة من عام 1998 إلى عام 1999

وكانت إدارة الخزانة الأمريكية قد اعتبرت في فبراير/ شباط من عام 2004 أن الزنداني يعتبر اربابا دوليا مميزا.. وتود الولايات المتحدة ان يتم تسليمه اليها نظرا لما تسميه بعلاقته بتنظيم القاعدة وامكانية تورطه في حادث تفجير المدمرة الأمريكية يو اس اس كول (15)

وبحسب وكالة انباء الشرق الأوسط فإن الزنداني كان يتمتع بحماية شخصية من الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح والذي يصفه بالاعتدال ورفض صالح لسنوات تسليم الزنداني لواشنطن بدعوى أن مطالبات التسليم هذه غير شرعية، ورفض صالح تسليم الزنداني الذي يعد من المحاربين القدامى في الجهاد ضد السوفييت في أفغانستان، وهو من شرعن لنظام صنعاء الحرب على الجنوب وإصدار فتاوى التكفير الشهيرة.

[\(14\) الأمريكي المسلم جون ووكر ليند دروسا في جامعة الإيمان في نهاية التسعينيات - مركز الأبحاث الأوروبي](#)

[\(15\) مواقف صنعاء من الإسلاميين لا تروق للولايات المتحدة.. «الزنداني» بين حماية «صالح» ومطالبات «بوش» - صحيفة الرياض السعودية](#)

ويعتبر عبدالمجيد الزنداني أحد أكثر الأسماء القيادية في حزب الإصلاح التي ربطت الحزب بأعمال عنف وجماعات دينية متطرفة أو إرهابية أخرى. تم إعلان الزنداني كإرهابي في عام 2004 من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب وزارة الخزانة الأمريكية، فإن لدى الولايات المتحدة أدلةً موثوقًا بها على أن الزنداني يدعم الإرهابيين والمنظمات الإرهابية؛ كما كان له دور فعّال في معسكرات تدريب تنظيم القاعدة، وقد لعب دورًا رئيسيًا في شراء الأسلحة نيابةً عن "القاعدة" والإرهابيين الآخرين.

ومن بين الحوادث الشهيرة التي ترتبط -بشكل معقد ومتداخل- باسم الزنداني وحزب الإصلاح والمنظمات الإرهابية، هو حادث تفجير المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في الجنوب، التي راح ضحيتها 17 بحارًا أمريكيًا عام 2000؛ فوفقًا لصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" قال حمود الهتار، القاضي في المحكمة اليمنية العليا: "الأشخاص المشتبه بهم في قضية (المدمرة كول) قالوا إنهم تصرفوا وفق فتوى للشيخ عبدالمجيد.

وفي عام 2010 هدد الزنداني بإعلان الجهاد ضد القوات الأمريكية إذا أرسلت قواتها لمحاربة الإرهاب في اليمن. كما اشتهر الزنداني كونه أحد أبرز القادة الروحيين لأسامة بن لادن.

وتشير معلومات جمعتها صحيفة اليوم الثامن إن عبدالمجيد الزنداني مارس ضغوطًا على النظام اليمني الذي كان قائمًا بالتحالف بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والإخوان - لإطلاق عناصر مرتبطة بهجمات إرهابية لمصلحة تنظيم القاعدة. ونجح الكثير من عناصر القاعدة من الفرار من السجن المركزي في صنعاء، شديد التحصين، كما ظلت حكومة صالح تطالب بالأفراج عن ما نسبته في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة اليمنية أن 95% من السجناء في غوانتانامو بزعم أنهم ليسوا متورطين في أعمال إرهابية وأن أغلب السجناء قد عملوا في أفغانستان مدرسين للقرآن الكريم واللغة العربية، إلا أنه ينظر إليهم بأنهم أعضاء في تنظيم القاعدة.. وأحد السجناء اليمنيين غير المتوقع إطلاق سراحهم هو الشيخ محمد المؤيد الذي يقضي عقوبة بالسجن 75 عامًا في سجن كلورادو بتهمة تمويل الإرهاب.. وكان عضواً في مجلس الشورى لحزب الإصلاح اليمني المعارض واماما للمسجد الكبير وسط العاصمة اليمنية صنعاء قبل القاء القبض عليه في ألمانيا عام 2003 وتسليمه الى الولايات المتحدة.

عبدالمجيد الزنداني وإدانة نظام صالح له بالإرهاب

توترت العلاقة بين نظام علي عبدالله صالح، وحلفاؤه الإخوان في اليمن عقب وفاة الزعيم القبلي الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في العام 2007م، حتى كان الإخوان قد حضروا في فبراير / شباط 2011م، انتفاضة شعبية بدعم من النظام القطري، وقد نجحت الانتفاضة في عزل صالح من الحكم وتسليمه لنائبه عبدربه منصور هادي الذي ظل خاضعاً وطيعاً للإخوان على اعتبار أنهم من أتى به إلى السلطة.

وحاولت قطر نفي الاتهامات عن الزنداني بأنه الأب الروحي لتنظيم القاعدة في اليمن، حيث أجرت قناة الجزيرة المملوكة للنظام مقابلة صحافية مع النزاني كالتالي فيها الاتهامات لصالح، الذي رفض تسليمه للإدارة الأمريكية وردا على تقارير أكدت أن عبدالمجيد الزنداني عرض التعاون مع الاستخبارات الأمريكية في استهداف عناصر القاعدة باليمن، مقابل إزالة اسمه من قائمة «الإرهاب»

واعتبر الزنداني في حديث صحفي للموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، ما نشر عن وثيقة سرية تكشف عن عرضه التعاون مع الأميركيين «كذب محض» و«افتراءات»، متهماً من وصفهم بقايا نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالوقوف وراء نشر ما أسماها بـ«الأكاذيب» للنيل من شخصه وسمعته». مؤكداً أن صالح كان وراء ما وصفها فزاعة اتهامه بـ«الإرهاب»، إدراج اسمه في قائمة مجلس الأمن الدولي، وبتوافق بينه وبين المخابرات

الأميركية

وقال الزنداني «علي عبد الله صالح اشتكى مني للأميركيين وطلب منهم الحد من نشاطي ومنع تحركاتي في داخل اليمن وخارجه»، لافتاً إلى أن حملة استهدافه زادت منذ العام الماضي عقب تأييده ثورة الشباب السلمية، ورفضه مع علماء اليمن إصدار فتوى تبيح قتل الشباب المتظاهرين الذين خرجوا للمطالبة برحيل صالح وإسقاط نظامه“.

ونفى صالح صحة ما وصفها «بالمزاعم والتخرصات» التي قال إن الشيخ عبدالمجيد الزنداني أطلقها على خلفية اتهامه بالوقوف وراء ادراج الأمم المتحدة لاسمه في قائمة «الإرهاب»، وأكد أنها «عادة ما تلتصق بالكذب الذي اعتاد ترديده في كل مناسبة». متهما الزنداني بالارتباط بعلاقة معروفة مع «الإرهاب»]

ونقل موقع «المؤتمر نت» لسان حال حزب المؤتمر الذي يرأسه الرئيس السابق، عن مصدر في مكتب رئيس المؤتمر الشعبي العام، تعليقه على ما أسامها بـ«المزاعم والتخرصات» التي أطلقها من وصفه بـ«رجل الدين المتطرف المتهم بالإرهاب والقيادي في الإخوان المسلمين في اليمن عبدالمجيد الزنداني»، وقال «أنها عادة ماتلتصق بالكذب“.

وأشار المصدر إلى أن من وصفه بالرئيس علي عبدالله صالح «كان رئيساً للجمهورية ولم يكن عميلاً لأي جهاز استخباري في أي دولة من دول العالم.. وأنه «كان رئيساً للجمهورية تعتنز بكبرياء شعها»... «ولم يسمح لأي أقدام أجنبية أن تطأ أرض اليمن أو طائرات أن تخترق سمائها» ولم يقبل بالتحالف مع من وصفهم بـ«الإرهابيين» المنحدرين من جلباب الإخوان المسلمين في هيئة تنظيم القاعدة أو أنصار الشريعة» اللذان قال إن «كلاهما وجهان لعملة واحدة“.

عبدالمجيد الزنداني والعلاقة بالتنظيمات الإرهابية

إعادة ملف قضية تفجير المدمرة الأمريكية «يو اس اس كول»، في ميناء عدن، يعيد الحديث عن الدور الذي لعبه الإخوان في اليمن وعلى رأسهم عبدالمجيد الزنداني، الأمر الذي يؤكد إمكانية ان يقاد الزنداني المقيم في تركيا إلى المحاكم الأمريكية، خاصة عقب لقاءاته الأخيرة مع قادة حركة طالبان الأفغانية المصنفة على قائمة الإرهاب.

الزنداني الذي تهمه قيادة الجنوب، بالتورط في توجيه هجمات إرهابية ضد الجنوبيين، بات اليوم يعيش في المنفى بعد ان فر من صنعاء التي اسقطتها الاذرع الإيرانية

وما يعزز إمكانية تسليم الزنداني للإدارة الأمريكية، الموقف التركي الأخير من الاخوان المسلمين الذين تورطوا في هجمات إرهابية ضربت العديد من البلدان العربية وأبرزها جمهورية مصر العربي، ويطمح الجنوبيون ان يتم تسليم الزنداني إلى المحاكم عن طريق الشرطة الدولية لإدانته في التحريض على قتل المدنيين الجنوبيين، بدعوى أنهم ماركسيون وشيوعيون.

النتائج

إن الجنوب يعد من أكثر الشعوب ضحايا للتنظيمات الإرهابية فمنذ ثلاثة عقود وهو يقدم الآلاف الشهداء والجرحى والمعوقين نفسيا وفكريا وعقليا بسبب هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع الجنوبي.

أن التحالف الاستراتيجي بين (صالح والشيخ الأحمر والزنداني) كان مبنيا على إفشال مشروع الوحدة وإعلان دولة إسلامية والقضاء على المد الاشتراكي والشيوعي في جنوب اليمن بحسب زعمهم.

أن أهداف صنعاء حشد المجاهدين العرب والتفاعل الكبير سياسيا بامتياز في سبيل توظيف هؤلاء المقاتلين في حربهم ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية التي كانت حليفة للاتحاد السوفياتي وكانت الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية تتواجد فيها قواعد عسكرية مشتركة لحماية المياه الإقليمية.

تعرض الجنوب لعدد من الأزمات الاقتصادية ودمرت كثيرا من البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية وتم نهب ثرواته ومقدراته من قبل تلك العصابات ولمدة ثلاثة عقود متتالية.

القضاء على معظم القيادات السياسية والعسكرية والقانونية والأكاديمية بغرض تجريف العقل الجنوبي النهضوي في سبيل الخروج من هذه الازمة التي يعانها شعب الجنوب.

أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقا لتهديد الامن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، فقد احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الاجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني

التوصيات

دعوة القيادة السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي بسرعة التشريع لمكافحة الإرهاب المحلي والدولي، لكون شعب الجنوب اليوم يتعرض لحرب إجرامية يشنها تنظيمان ارهابيان دوليان هما الحوثي والاخوان وهما مصنفان عربيا ودوليا في قوائم الإرهاب الدولي.

المطالبة بمحاكمة رموز التنظيمات الإرهابية في اليمن وفقا للقانون الدولي لمكافحة الإرهاب لكوننا من أول الشعوب الموقعة على اتفاقيات مكافحة الإرهاب في محليا ودوليا.

المطالبة بالتعويضات المادية والنفسية لما جرى لشعب الجنوب من عمليات إرهابية طول ثلاثة عقود حتى الحظة.

دعوة كافة القوى الوطنية والدول العربية الى حظر كافة الأحزاب الإسلامية التي تشجع الإرهاب وتتخذ منه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية او شخصية.

توحيد الخطاب الإسلامية نحو مواجهة تلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة والمنحرفة وتقزيمها لكون الإسلام منها براء.



رحلات الأب الروحي لـ "تنظيم القاعدة" ..

عبدالمجيد الزندانى..
من هيادين تجنيد الأفغان العرب إلى قصر الرئاسة اليمنية

(فصول موجزة)

« إعداد وتقديم »

فريق البحوث والدراسات (مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات)

نوفمبر / تشرين الثاني 2022